نحو استجابة إنسانية جيدة ومؤثرة

نبيل أحمد الخضر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

نحو استجابة إنسانية جيدة ومؤثرة

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

2023

صنعاء

نبيل أحمد الخضر

عنوان الكتاب

نحو استجابة إنسانية جيدة ومؤثرة

المؤلف

نبيل أحمد الخضر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

damanat@damanat.org

www.damanat.org

nabilngo@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ضمانات
لا يجوز إعادة طباعة الكتاب أو ترجمة أو نقل أجزاء منه بأي شكل من الأشكال
إلا بإذن خطي من مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات.

جدول المحتويات

مقدمة 4

التدخلات الإنسانية القائمة على الإدارة 5

تصميم وبرمجة المشاريع 5

أنواع التدخلات الإنسانية العامة 19

الغذاء إنموذجا 19

أنواع التدخلات الإنسانية القائمة على النشاط 29

التوزيع إنموذجا 29

أنواع التدخلات الإنسانية القائمة على النشاط 42

التعليم إنموذجا 42

التعليم في دول الصراعات بحسب الشبكة الدولية للتعليم في الصراعات 45

مقدمة

تمر بعض الدول العربية حاليا في أوضاع متدهورة اقتضت تدخل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية في الاستجابة الإنسانية، وما يعيب المنظمات المحلية في هذه الدول هو حداثة العمل الإنساني بالنسبة لها، وعدم تكوين خبرات متراكمة، حيث كانت قبل وقوع الحروب فيها إما غير موجودة في بعض الدول، أو موجودة في الأخريات، ولكنها اهتمت بالقضايا التي يحتاجها المجتمع في الأوضاع المستقرة حينها، وبعد سنوات من العمل الإنساني بالتعاون مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة يفترض أنها قد كونت الخبرة الجيدة في التدخلات الإنسانية في مجتمعاتها، وتناقش الصفحات التالية أهم الأدوات التي يجب على كل منظمة محلية أو دولية العمل عليها عند التدخل في المجال الإنساني، وكيف تصمم برامجها وخططها واستراتيجياتها، وما هي طرق البرمجة للمشاريع في حالات الطوارئ للوصول لمشاريع وأنشطة ذات تأثير إيجابي على المجتمعات المتضررة.

يقع الكتيب في حوالي 70 صفحة ويناقش الكتيب الأساليب والمعايير الجيدة للعمل في حالات الصراع وخصوصا في مجال التصميم والبرمجة لمشاريعها أو تلك الخاصة بالأمن الغذائي أو أنشطة تلك المؤسسات والمنظمات الخاصة بالتوزيع أو التعليم في الطوارئ.

التدخلات الإنسانية القائمة على الإدارة

تصميم وبرمجة المشاريع

إن أهم هذه الأدوات هي تصميم وكتابة المشاريع وبرمجتها بالشكل الملائم، والذي يضمن لها النجاح والتأثير الإيجابي لدى السكان المتضررين من الصراع، وبالتالي فالبرمجة الجيدة هي أول الأدوات التي يمكن للمنظمة غير الحكومية العمل عليها للخروج بخطة استجابة جيدة وإيجابية التأثير، وتهدف البرمجة لتشكيل استجابة جيدة لحالات الطوارئ، وتضمن للمنظمة تحقيق أكبر تأثير إيجابي في محيط المجتمعات المتضررة، وتوفير احتياجات السكان المتضررين.

وتستند البرمجة الجيدة في تفاصيلها على وجود استراتيجية مصممة بشكل جيد، وذات أهداف واضحة، وتوفر الاحتياجات الإنسانية الملحة، ولديها معرفة القدرات والموارد المحلية وطرق استثمارها لصالح السكان المتضررين، وما هي القيمة المضافة التي ستتوفر للمجتمع من تدخل المنظمة الدولية أو المحلية ضمن نشاط الاستجابة الذي تقوم به بحيث يكون ضمن معايير الجودة في الخدمة والتفاعل الإنساني والوصول الحقيقي للمتضررين، ومن المهم أن تضمن المنظمة ألا يخلق عند التنفيذ أثارا سلبية على المجتمعات التي تم التدخل فيها، وتتطلب القدرة والخبرة الفنية وإدارة البرامج السليمة والدعم التشغيلي الكافي، وتلبيتها للمعايير الفنية في كل قطاعات العمل الإنساني، وتضم البرمجة الجيدة للتدخل الإنساني العمل على التالي:

1. معرفة الاحتياجات الإنسانية في المجتمع المتضرر.
2. قدرة المنظمة أو مجموعة المنظمات العاملة على توفير هذه الاحتياجات.
3. توفير المعلومات حول الوضع الإنساني والأمني.
4. إمكانيات الوصول للفئات المتضررة، وما الاحتياج الذي يعتبر أولوية للفئات المتضررة في كل مرحلة من مراحل تطور الصراع في المجتمع المتضرر.

وعلى ضوء هذه المعلومات يجب القيام وبسرعة على البرمجة للنشاط الإنساني القائم على هذه الاحتياجات الملحة، ومن سيتدخل؟ وكيف؟ وأين؟ ومتى؟ لكيلا تتضارب الأنشطة في الميدان، وتتكرر لنفس الفئات مع حرمان فئات أخرى متضررة، ومع وجود الخطة الإنسانية للتدخل يبقى القيام بتحديد أدوار ومسئوليات المنظمة في التدخل بالتعاون مع المنظمات الأخرى الشريكة في العمل الإنساني، وأدوار ومسئوليات المكاتب العاملة في المنظمة بحسب تخصصها، ومن المهم الإشارة إلى أن بعض

المنظمات لديها تخصص في الأمن الغذائي، والبعض الأخر في النساء أو الأطفال أو غيرها من أوجه التدخلات الإنسانية.

إن تحديد أدوار كل مكتب أو كل برنامج بداخل المنظمة وتدخلاته وتخصصات فريقه ذو أهمية فارقة كأحد نتائج البرمجة الناجحة، وتخصص كل منظمة في مجال واحد في العمل الإنساني يعطي الفرصة لتراكم خبراتها وزيادة تأثيرها الإيجابي ويقدم قيمة مضافة للمنظمات الأخرى وللمنظمة نفسها والمجتمعات المتضررة، والعمل الإنساني مكلف بطبيعته.

ويحتاج الكثير من التمويل والدعم لتغطية احتياجات المجتمعات المتضررة، وأحد أهم أدوات البرمجة الخاصة بالتدخل يستند على:

1. قدرة المنظمة على تحديد الموارد التي تحتاجها لتلبية تكاليف أنشطتها الإنسانية في المجتمعات المتضررة.
2. تنويع سلة مانحيها وبرامجها لتستطيع العمل والتأثير الإيجابي في الفئات الإنسانية التي تقوم بدعم سبل الحياة لها، ويحميها من آثار الصراع.

إن المجتمعات المتضررة من الصراع لا تعيش حالة صراع ثابت في العنف أو في السلام بل يتطور الصراع سلبا أو إيجابا حسب الظروف الجغرافية أو السياسية أو الحربية أو الاقتصادية، وهذا يتطلب من المنظمة العاملة في المجال الإنساني التطور بحسب:

1. التغيرات التي تحيط بالمجتمع الذي تقدم له الخدمة.
2. تطوير البرمجة الخاصة بـ تدخلاتها، واستراتيجية التدخل التي تقوم بها في المجتمع.
3. معرفة سيناريوهات تطور الصراع في المجتمع.
4. وضع الخطط التي تحقق تدخلها الإيجابي في كل سيناريو من السيناريوهات المحتملة.
5. مدى تلبية هذه السيناريوهات والتدخلات مبادئ العمل الإنساني، والمعايير التي اتفق بشأنها في العمل الإنساني.

إن الحروب تبدأ عنيفة، ومضرة بالمجتمعات، وتخلق أمواج من النازحين، واللاجئين، والأطفال الأيتام، والأرامل، وأشخاص جدد من ذوي الإعاقة، ومع التدخلات الدولية تبدأ الحرب بالضمور حتى تنتهي وهذا يدفع المنظمات حينها إلى الاتجاه لتأهيل المجتمعات للعودة للحالة الطبيعية، ومن ثم عند

الوصول إلى السلام بين المتحاربين يتم العمل على برامج إعادة الإعمار، وهذه بطبيعة الحال هي حالات تطور الحروب في المجتمعات عبر الزمن، وفي كل حالة من حالات الحروب يجب على المنظمة:

1. تطوير رؤيتها، وأعمالها لتصبح جاهزة للعمل في المجتمع المتضرر مثل الإغاثة في بدء الحرب، والتأهيل في أواخرها، وإعادة الإعمار بعد انتهائها.
2. تحديد المناطق الجغرافية المتضررة، وما هي مستويات الحاجة لدى كل منطقة جغرافية.
3. تحديد ما هي مستويات الحاجة لدى كل فئة من الفئات المتضررة من الصراع، وتلبية احتياجها بالشراكة مع المنظمات المحلية، والجهات الحكومية، والمنظمات العاملة في تلك المناطق.

إن أسس البرمجة الجيدة وصناعة استراتيجيات تدخل ذات تأثير إيجابي ولا يضر بالمنظمة:

1. التفكير والعمل على تصميم استراتيجية لتجنب وإدارة المخاطر التي يمكن أن تصيب المنظمة العاملة في المجال الإنساني أو المجتمعات المتضررة.
2. وضع أنظمة للرصد والتقييم لهذه المخاطر بشكل دوري حتى لا تتعرض المنظمة أو أفرادها للخطر مما يسبب خروجها أو توقفها عن العمل الإنساني، فالبرمجة وصناعة استراتيجيات التدخل في مناطق الصراع المتغيرة باستمرار يجعل من نشاط البرمجة للتدخل الإنساني صعبا ومرهقا بسبب كثرة التعديلات على الخطط والبرامج.
3. اتخاذ القرارات السريعة بالتعديلات والتغيرات تبعا لحالة الصراع في المجتمعات، والعمل بشكل متسارع على تحليل المعلومات المتغيرة باستمرار في الميدان.
4. التعامل مع بيئة عمل خطرة على الدوام تحتاج الكثير من الأنشطة اليومية في التصميم وإعادة التصميم، والتحليل، والتقييم، والقيام بعمليات التنفيذ، ورصد المجتمع والمخاطر الموجودة فيه، والمراقبة لأعمال المنظمة، وتقييمها.
5. الوصول للنجاح في تنفيذ البرنامج الإنساني والتأثير الإيجابي في الفئات المستهدفة.

إن تطوير استراتيجية إنسانية يتطلب الإجابة على كل الأسئلة التي تحتويها في أوقات قياسية لتجيب عن ماهيتها، وهدفها، وحدودها، وتفاصيلها، وسبل تطويرها، ومدى أهميتها، وكيفية تمويلها، وتنفيذها،

وتحليلها، ومراقبتها، وتقييمها، وضمان نجاحها، وكذا وجود مبادئ تحدد نجاحها في التأثير الإيجابي لدى المستفيدين، ومن المبادئ الرئيسية لأي برمجة:

1. تعزيز التمكين للمجتمعات المتضررة لتستطيع عند خروج المنظمة العيش باستقلالية وسلام وتنمية.
2. إشراك المجتمع في تصميم، وتنفيذ، ورصد، وتقييم برنامج الاستجابة.
3. اعتماد العمل مع الشركاء المحليين وبناء قدراتهم ليواصلوا العمل على البرامج الإنسانية والتنموية من خلال تحديد الشركاء الرئيسيين للمنظمة، وصناعة تحالفات معهم لتعظيم الأثر الإنساني الإيجابي في المجتمعات المتضررة.
4. وجود مبادئ عملية تضمن وجود المساءلة، وتعزيز المسئولية، وتحديد المسئولين عن دعم وحماية حقوق فئات المجتمع المتضرر من الصراع.

ومن المهم للمنظمة وشركائها العمل على:

1. مناهضة التمييز في العمل الإنساني.
2. دعم الفئات الإنسانية التي يتم التمييز ضدها.
3. ضمان ألا تحتوي برامج المؤسسة على التمييز في تعاملها مع الفئات الإنسانية في المجتمع المتضرر.
4. تشجيعها للحل السلمي للصراعات في المجتمعات، والعمل على بناء السلام.
5. الحصول في برامجها الإنسانية على نتائج تضمن الاستدامة، كخطوة في طريق تعافي المجتمعات بشكل مستدام في المستقبل.
6. تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بالعمل الإنساني، ومراقبة احترام وتطبيق أفرادها لهذه المعايير مثل المعايير الدنيا لحماية الطفل في النزاعات، والمعايير الدنيا للتعليم في الطوارئ، وغيرها من المعايير الإنسانية المتعلقة بالغذاء، والصحة، وسبل المعيشة، وبقية الأعمال الإنسانية الرئيسية التي تقوم بها المنظمات الإنسانية.
7. تحديد التدخلات التي ستقوم بها المنظمة في المجتمع المتضرر تبعا لقدراتها وتخصصاتها ومناطق قوتها، وهذا ما توفره للمنظمة معرفتها لنفسها، وأعمالها، ومناطق شهرتها، وخبراتها المتراكمة في هذه الجزئية أو تلك من العمل الإنساني.
8. تحديد مدى احتياج المجتمع، ومدى قدرة المنظمة على توفيره، وقدرتها على معالجة القضايا الرئيسية في برنامجها الإنساني.

وتضم البرمجة مجموعة من الاستراتيجيات للتدخل الإنساني في المجتمعات المتضررة، والاستراتيجية هي مجموعة متماسكة من المشاريع والتي تتكون من مجموعة من الأنشطة التي تحقق هدف المنظمة من التدخل الإنساني، وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وتتبع أهمية وجود استراتيجيات للعمل الإنساني لـ:

1. ضمان أن المنظمة تلبي احتياجات المجتمع المتضرر.
2. أن تكون المساعدات فعالة ومكملة لجهود المنظمات الأخرى، ومصممة لتلبية الاحتياجات.
3. معرفة التحديات التي تواجه العمل الإنساني في منطقة الصراع، وأن تكون ضمن هذه الاستراتيجية خطط تشغيلية ناجحة، ومتخصصة، تفاعلية، وإبداعية، وإيجابية التأثير، قائمة على الشراكة مع الفئات الإنسانية كافة في المجتمع المتضرر.
4. تغيير وتعديل وتطوير استراتيجيات التدخل الإنساني تبعا للتطورات في ميدان العمل، والتكيف مع هذه التطورات في تطوير الاستراتيجية بحيث تضمن توفير الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية.
5. تغطية الفجوات التي تركتها المنظمات الأخرى، وتحديد تدخلاتها الإنسانية بحسب معرفتها بالوضع الإنساني، والاحتياجات الإنسانية للمجتمعات المتضررة بدقة، وما هي القضايا الرئيسية التي ستعمل فيها، وما هي عوامل الخطر في الوضع الإنساني.

إن تصميم استراتيجيات التدخل الإنساني هي عمل تخطيطي مبدئيا، ويتشابه في مكوناته مع مكونات البرنامج أو المشروع من ناحية:

1. وجود أهداف طويلة وقصيرة الأمد للاستراتيجية، وإمكانيات تحقيقها.
2. وجود مدى زمني تقوم بتغطيته.
3. المدى الجغرافي الذي سيتم العمل فيه.
4. تحديد الموارد المطلوبة، وإمكانية وجود شراكات للعمل.
5. تحليل المخاطر، ومقدار الضرر المحتمل عند التنفيذ.
6. إمكانيات الوصول للمجتمعات المتضررة.
7. قابلية الالتزام بالمعايير الدولية في العملية الإنسانية.
8. تحديد طرق الخروج النموذجية من المجتمع بعد انتهاء التدخل الإنساني.

وهذه العناصر جميعها هي ما تحدد الاستراتيجية كـ:

1. وثيقة نموذجية للاستجابة الإنسانية، ومدى قابليتها للتطور والتعديل بحسب بيانات التقييم الأولية القادمة من ميدان العمل.
2. تحقق قرار المنظمة بالاستجابة في المجتمع أم لا، ومواقع العمل.
3. توفر قطاعات التمويل، وتوفر البيانات، ووجود سيناريوهات التدخل في جميع الأوضاع المحتملة للصراع في المجتمع.
4. ذات لغة واضحة، وبسيطة، ومفهومة، وقابلة للتنفيذ.
5. لديها مراحل واضحة للأنشطة المنفذة، وتستند لخطط تشغيلية.
6. تتم مشاركتها مع الجهات المحتملة للتمويل أو الشراكة لكي يتم التنسيق بصورة تضمن عدم تكرار الأنشطة لنفس المجتمعات، ونسيان مجتمعات محلية أخرى ما زالت بحاجة للتدخل الإنساني.
7. تقوم في صياغتها على مجموعة من المعلومات والبيانات التي تساعد في وضع أنشطة ذات فائدة ايجابية للمجتمعات المتضررة.
8. يراعى عند تصميمها أن تعرف خلفية وطبيعة الصراع في المجتمع، وحجمه، وطبيعته، وتأثيره على الفئات الإنسانية المحلية، وتطوراته، وظروفه الحالية والمستقبلية، واستجابة المجتمعات له، وما الذي قامت به الحكومة، والسلطات المحلية، والمنظمات المحلية للاستجابة للصراع.
9. يراعى عند تصميمها معرفة ما الذي قام به المجتمع الدولي للاستجابة للصراع والتدخل الإنساني، ونقاط القوة للمنظمة التي ترغب بالتدخل الإنساني، ونقاط القوة لمانحيها وشركائها في المجتمع المتضرر، وقدرتها على توفير التمويل والدعم لتدخلها الإنساني بالإضافة لبنيتها التحتية من مكاتب، وموظفين، وانتشار في ميدان العمل في المجتمع المتضرر.
10. قائمة على لتقييم احتياجات السكان المتضررين من النزاعات لتستطيع المنظمة العاملة في الاستجابة الإنسانية تلبية هذه الاحتياجات.
11. تستند لمعرفة ما الذي تحتاجه من موارد مالية وبشرية لتغطية هذه الاحتياجات، ومن ثم تبدأ المنظمة بتصميم التدخل في هذه المجتمعات، وهذا التدخل هو المشروع الذي تقوم المنظمة بتصميمه.

12. تضم تفاصيل التدخل كالهدف منه، ومكانه وزمانه وأنشطته وشركائه ومراحل تنفيذه، والفرق العاملة فيه، وتكاليفه، والرقابة، والتقييم كأحد الخطوات المهمة في المشروع مع النظر في تحديث المشروع بشكل دوري لمواكبة التغير بحسب التغيرات الأمنية والسياسية، واستراتيجيات الخروج الخاصة من المشروع.
13. أن تكون على اتساق مع رؤية المنظمة ومبادئها، وأن يمتلك تصميما يعتمد على فهم للمجتمع المتضرر، والظروف الدولية والإقليمية والمحلية للنزاع، ودرجته، ومدى تضرر المجتمع منه.
14. تقوم على تحليل لقدرات المنظمة، وكادرها، وتمويلها، وانتشارها في المجتمع.
15. قائمة على فهم كامل للمخاطر المحيطة بالمنظمة، والمجتمع، ودرجة التدخل الآمنة التي يمكن للمنظمة أن تقوم بها دون ضرر.
16. قائمة على احتياجات المجتمع المتضرر من النزاع، ويهتم بحماية حقوق واحتياجات أفراد المجتمع، وخصوصا الفئات الهشة كالأطفال، والنساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.
17. قائمة على مشاركة أفراد المجتمع في تصميم التدخل، وطرق تنفيذه، ومنطقته الجغرافية، ومداه الزمني، وأن يكون المجتمع مراقبا لتنفيذه، ومشاركا في تقييمه، وتقدير مدى نجاحه في تلبية احتياجاتهم الملحة.

إن من أهم مراحل التدخل الإنساني الذي تقوم به المنظمة هو القيام بـ:

1. مراجعة السياسات الوطنية والدولية التي تنظم عملية الاستجابة الإنسانية.
2. التأكد من أن التدخل يتناسب مع المعايير الإنسانية ذات الصلة، سواء تلك المتخصصة بالمعايير الإنسانية الخاصة بحماية الطفل في الاستجابة الإنسانية في دول الصراع، أو المعايير الخاصة بحماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع النزاعات، ومعايير إسفير كأهم المعايير الدولية للعمل الإنساني، والمعايير الخاصة بحماية العاملين في المجال الإنساني من العنف الذي يقع عليهم أو الأخطار التي تحيط بهم عند عملهم، وعند إصابتهم بأضرار جسدية أو نفسية أو عقلية جراء العمل الإنساني في مناطق الصراع، والتي تستهلك قوة الناشطون في العمل الإنساني.
3. أن تكون المنظمة قادرة على تطبيق معايير وقواعد السلوك الإنساني الجيد، والقانون الإنساني الدولي، والقوانين الدولية ذات الصلة.

4. أن تكون المنظمة قادرة على أن تجعل من التدخلات الإنسانية على درجة من الجودة العالية، وذات تأثير إيجابي، والحديث عن التقييم، والتصميم، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم، ومشاركة المجتمعات المتضررة في كل خطوة.
5. الاتساق ما بين التدخل، ورؤية، ورسالة المنظمة العاملة، والاتساق ما بين التدخل، والقوانين، والمعايير، والسياسات، والأطر الخاصة بالعمل الإنساني، تعتبر خطوات أولية في مراحل التدخل الإنساني.

ويعتبر" التشبيك" من المعايير المهمة في التدخل الإنساني حيث تستفيد المنظمة العاملة في الاستجابة الإنسانية من قدرات من حولها من مؤسسات حكومية، وغير حكومية محلية، ومنظمات دولية، ووكالات الأمم المتحدة، والتي تقدم للمنظمة المعلومات الخاصة بالوضع الإنساني، الناتج عن دراسات لمؤسسات ومنظمات متخصصة بدلا من العمل على جمع بيانات تم جمعها سابقا، وهذا ما يجعل من المنظمة تستفيد من البيانات المتوفرة لتستطيع اختيار شكل التدخل دون تكرار للعمل مما يجعل تدخل كل منظمة فريدا، ويكمل أعمال الأخريات.

ومن المهم الإشارة أن المنظومات الإنسانية طورت العديد من منصات التشبيك " cluster " وهو فريق من المنظمات تهتم بواحد أو أكثر من التدخلات الإنسانية الرئيسية كالأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وحماية الطفل، والنساء، والمياه والصرف الصحي، وتتشارك هذه الفرق كل المعلومات الخاصة بموضوع اهتمامها، وتقوم بتوزيع الأدوار لكل منظمة بحسب تخصصها، ومناطق قوتها الجغرافية في المجتمع المتضرر، ومجال خبرتها، وبالتالي يعتبر فرصة للتمويل للمنظمة من خلال الدخول في شراكات مع الفريق الإنساني الذي يتشابه معها ويتناسق مع رؤيتها وأعمالها فكل الأعمال والمشاريع في كل مكان وزمان تقوم على أساس وجود شراكة في العمل ما بين النساء والرجال.

إن العمل الإنساني يحتاج النساء بالقدر الذي يحتاج الرجال، وليس فقط بسبب فهم النساء لطبيعة احتياجات النساء المتضررات في المجتمع، وقدرتهن على تقديم المساعدة لهن، ولكن بسبب أن المجتمعات المتضررة يكون لديها بعض الاعتبارات الثقافية والدينية الخاصة بالنساء، وقد لا تستطيع النساء المتضررات الوصول المساعدات الإنسانية في حال كان العاملون فقط من الرجال وقد لا يوافق المجتمع أن يعمل الرجال من الفرق الإنسانية على البحث عن النساء المتضررات لمعرفة طبيعة احتياجاتهن الإنسانية، والتحقق منها، ومن ثم تقديم المساعدة، وهذا قد يخرج النساء المتضررات من الاستفادة من العمل الإنساني، وحتى في وجود مجتمع متفتح فقد يكون للمرأة احتياجات لا

تستطيع قولها إلا للنساء، وبالتالي تتشكل العقبات أمام النساء المتضررات من النزاع للوصول للمساعدة الإنسانية في حال لم يكن نساء في العمل الإنساني، وهذا ما يجعل مشاركة النساء في العمل الإنساني من أهم المعايير التي تساعد على تدخل إنساني إيجابي.

وقد تكلمنا سابقا عن مراحل الصراع أو الكارثة التي يمكن أن تحيط بمجتمع من المجتمعات ولكن لا بأس بتقديمها مجددا بشكل مختصر ففي البداية يكون الوضع كارثي وذو تأثير سلبي على المجتمعات، ويعيش المجتمع المتضرر في بداية النزاع عنفا قويا، و متزايدا، ويتواجد اللاجئين خارج الدولة، والنازحين داخليا، وزيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، وتدني مستويات التعليم، والصحة، وانتشار الأوبئة، وانعدام الخدمات التي كانت تقدمها الحكومة، والقطاع الخاص، وبالتالي يجب على المنظمة عند التدخل القيام بتدابير استثنائية من قبيل:

1. توفير أساسيات الحياة للأفراد في المجتمعات من الطعام، والمأوى، والأدوية، وبعدها تمر المنظمة والمجتمعات مع وصول النزاع لدرجة يستطيع أفراد المجتمع التعايش معها بمرحلة التعايش.
2. توفير نفس تلك الأساسيات الخاصة بالحياة للمتضررين ولكن عبر برامج تساعد المجتمع المتضرر ببناء بعض ما دمره النزاع، وغالبا ما تنقص أنشطة الاستجابة المتعلقة بالطعام، والمياه، والأدوية، وأدوات المأوى، والبدء ببرامج النقد مقابل العمل بكافة أشكالها وابتكاراتها، كالنقد مقابل الأصول، والنقد مقابل التدريب، والنقد مقابل تعليم الفتاة أو التعليم بشكل عام، والنقد مقابل السلام، وغير ذلك من البرامج التي تضمن أن يعمل المجتمع المتضرر للحصول على المساعدة.
3. تساعد في نمو واستقرار الأسواق، وتسهم في بناء أو إعادة بناء البنية التحتية المحلية، ومع وصول النزاع مراحله الأخيرة يتم البدء بالمشاريع التي تؤهل المجتمعات لمرحلة الاستقرار السياسي والأمني، ومرحلة إعادة الإعمار، والعودة إلى الحياة الطبيعية.

ومن المهم التفكير عند وضع البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالتدخل العمل على وضع سيناريوهات للتغيرات في الوضع الأمني، والإنساني، لضمان:

1. جاهزية المنظمة للعمل في كل الظروف المحتملة لتطور الصراع والوضع الإنساني، ولن نتحدث عن عدد السيناريوهات التي يمكن أن تقوم بها المنظمة فهذا يأتي تبعا لقوتها وحجمها ومواردها.
2. أن تعمل كل منظمة على الإجابة على أهم الأسئلة التي تحدد قوة هذه السيناريوهات وجودتها، وهذه الأسئلة مهمة لوضع خطط عديدة تتفهم تغيرات الصراع والعمل الإنساني، وستكون هذه الأسئلة من قبيل:

- ما هي المؤثرات الدولية، والوطنية، والأمنية، والاقتصادية، والشعبية التي تؤثر في زيادة أو تقليل الصراع واحتماليات زيادته أو انحساره؟
- كيف سيؤثر هذا التصاعد أو الانحسار على المنظمة وأعمالها والوضع الإنساني ككل؟
- ما هي سيناريوهات الاستجابة لهذه المتغيرات.
- هل تتطابق الاستجابة مع مبادئ وأخلاق المنظمة؟، وأثار الاستجابة على المنظمة؟
- هل تتطابق الاستجابة مع السياسات واللوائح الحكومية؟ والمعايير والأنظمة الدولية؟ والحساسيات الدينية والثقافية للمجتمعات أم لا.

إن هذه الأسئلة وإجاباتها من خطوات البرمجة الجيدة لأنشطة وتدخلات المنظمة الإنسانية، ومن ناحية أخرى وفي مجال تصميم السيناريوهات الخاصة بالتدخل يجب العمل على تقسيم العمل الإنساني لمراحل، ووضع سيناريو خاص بكل مرحلة من مراحل الصراع بداية من حالات الطوارئ الشديدة الى المتوسطة، ومن ثم التعافي مرورا بإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار، والتركيز على معايير وأسس الاستهداف الإنساني للفئات المتضررة، وتخصيص شكل تدخل نموذجي يلبي معايير هذه الفئات، ومن ثم العمل على وضع سيناريوهات الخروج من المجتمعات بعد تعافيها بشكل إيجابي قائم على ترك المجتمعات المتضررة قوية وقادرة على استعادة حياتها الطبيعية، وهناك مسئوليات عديدة يجب أن تقوم بها المنظمة أو المنظمات العاملة في الاستجابة الإنسانية، ومنها:

1. تقييم الاحتياجات للمجتمع المتضرر، وزيادة الموارد الخاصة بتلبيتها، والمسؤولية الخاصة بتصميم الاستراتيجيات، والمشاريع، والتدخلات الإنسانية.

2. العمل على التشبيك مع المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية أو الخارج.
3. تحديد أنظمة العمل، والشراكات، وتبادل المعلومات، وتطبيق معايير الجودة، والاتفاق حول الأهداف الخاصة بالتدخل الإنساني، ومؤشراته، وأنشطته، ورقابته، وتقويمه، وتقديم الدعم المعلوماتي والفني له.
4. التأكد من أن الأنشطة مناسبة، ولا تؤثر سلبيا على المجتمع.
5. ربط الاستجابة بالمعايير، والأطر، والقوانين الدولية والاستجابة الجيدة والمؤثرة تأثيرا إيجابيا هي التي تركز على الفئات المستهدفة، وتدرك مدى هشاشتها، وكيفية تقدم العون الإنساني لها بشكل يضمن تلبية حاجتها، والحفاظ على كرامتها، وبناء قدراتها.

وهناك العديد من الفئات الهشة التي تحتاج لمزيد من التركيز في العملية الإنسانية ولنبدأ بالطفولة كأحد أهم الفئات المستهدفة من الاستجابة الإنسانية وأكثرها هشاشة في وضع الصراع، ويمر الأطفال في هذه الأوضاع بالعديد من القضايا، ومنها تجنيد الأطفال من جانب المتحاربين، ويفقد العديد من الأطفال الرعاية الوالدية، ويزداد عدد الأيتام، وأطفال الشوارع، والمتسولين، والمفقودين، واللاجئين، والنازحين، ويعيش الأطفال في ظل النزاعات العديد من الأحداث التي تؤثر على صحتهم النفسية، والجسدية، والعقلية، وتضرر البيئة الخاصة بهم في المنزل أو البيئة التعليمية أو الترفيهية.

ومن المهم العمل على خلق تدابير تساعد على ضمان تلبية احتياجات الأطفال الاجتماعية، والنفسية، والتعليمية، والصحية، والغذائية، والأخلاقية، والروحية، والاجتماعية، والترفيهية، ومستلزمات النظافة الخاصة بهم ضمن مواد الإغاثة التي توزع على النازحين، و اللاجئين، والمجتمعات المضيفة، والمتضررة.

ومن التجارب الجيدة التي يمكن الإشارة لها في وضع النزاع في اليمن ما اصطلح على تسميته المراكز الصديقة للطفل، والتي تقدم العديد من الخدمات الصحية، والنفسية، والتعليمية، والتدريبية، والترفيهية ضمن برامجها، وتقديم خدمات الإحالة للمتخصصين في صحة الطفل، وحمايته من العنف، والإساءة، والإهمال، والاستغلال الجسدي أو الجنسي، الذي قد يتعرض له.

الفئة المهمة التالية هن النساء واللواتي يجب أن يكن في مركز اهتمام المنظمات الإنسانية والعاملين فيها لعدم قدرتهن في بعض المجتمعات الوصول للمساعدات الإنسانية، ويجب أن تهتم المنظمة

العاملة في الاستجابة الإنسانية بالأدوار التي تقوم بها النساء بسبب الصراع أو دورهن في إنهاء الصراع، والصعوبات اللواتي يواجهن الحصول على المساعدات الإنسانية، وأدوارهن في تنمية وحماية أسرهن وحماية الأطفال في الصراع.

ومن ناحية أخرى يمكن للمنظمة العاملة في الاستجابة الإنسانية العمل مع النساء بحسب المعايير الإنسانية التي ضمنت لهن حق لمشاركة في العمل الإنساني، وحمايتهن من المخاطر التي تقع في الصراع ومنها العنف الناتج عن الصراع نفسه عليهن كنساء، والعنف القائم على النوع الاجتماعي من محيطهن.

ومن الواجب أن تتخذ المنظمة الإنسانية التدابير التي تكافح التمييز ضد النساء في الاستجابة الإنسانية، وضمان مشاركتهن في جميع مراحل التدخل الإنساني، ومساهمتهن في صناعة القرار الخاص باحتياجاتهن، وطرق سير وتنفيذ العملية الإنساني في مجتمعهن، وتشجيعهن على الوصول المتساوي في الفرص والموارد والأسواق ففي الصراع تنشأ العديد من الأسر التي يغيب فيها الرجل عن القيادة بسبب الموت أو الفقدان أو السجن أو حتى الانشغال بالصراع كأحد عناصره، ويجب العمل مع النساء كما يتم العمل مع الأسر التي يقودها الرجال من ناحية بناء القدرات، والحصول على المساعدات الإنسانية، والوصول لكل الخدمات التي تقدمها المنظمة العاملة في المجتمع.

وقد يحدث أن تكون النساء ضمن مجتمعات من النازحين أو اللاجئين، وتكون هي القائدة لأسرتها مع غياب الزوج، وبالتالي يجب العمل معها ومع مجتمع النازحين أو اللاجئين ككل في تأسيس سبل المعيشة، ومساعدتها على التكيف، وتمتعها كما كل أفراد مخيم النازحين أو اللاجئين بنفس الحقوق والحريات، وإمكانية الوصول لجميع الخدمات التي تقدمها الاستجابة الإنسانية، ومن الفئات المهمة كبار السن، والذين قد لا يستطيعون بسبب السن والعجز الوصول للمساعدات، أو أنهم يعانون تجاهلهم ممن يقدمون لهم الرعاية بسبب ضغوط الحرب على موارد الأسر، وبالتالي يجب العمل على الوصول لهم، وتقديم الرعاية الخاصة بهم بما في ذلك الرعاية التي تعزز من مقاومتهم لأمراض الشيخوخة ومشاكلها، ودعم مشاركتهم في صناعة أنشطة الاستجابة بسبب من خبرتهم الكبيرة في الحياة.

ونأتي لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة كإحدى الفئات التي تحتاج الوصول للدعم الإنساني، والذي يجب أن يكون أكثر حساسية لنوع إعاقتهم، وجنسهم، وقدرتهم على الوصول للخدمات الإنسانية فكما تشير

الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة يفترض في المؤسسات التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة أن تكون حساسة لإعاقتهم، وتكون بنيتها التحتية، واستراتيجياتها، ومشاريعها ممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في العملية الإنسانية، ومستفيدين منها فالأولوية للمساعدة في المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها من الفئات الهشة التي تم التحدث عنها وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية فلا نجاح لأي استجابة إنسانية لا تركز وتعمل مع ولمن يحتاجون المساعدة.

أنواع التدخلات الإنسانية العامة

الغذاء إنموذجا

إن الغذاء الجيد، والوصول إليه، وتوفره بالأسواق، واستطاعة المجتمع المتضرر شراءه عبر موارده، هو أول من يتضرر في الصراع في المجتمعات حيث يسيطر الاحتكار، وغلاء الأسعار، وندرة السلع الغذائية في الأسواق، وما يتتبع الصراع من تأثير على الزراعة كنشاط إنساني يساهم في توفر الغذاء، وتأثير الصراع السلبي لعمليات الاستيراد والتصدير للسلع الغذائية من السوق الدولية، وهذا ما يطرح موضوع الغذاء كأهم التدخلات للمنظمات الإنسانية، والعمل على التعمق في مفهوم الأمن الغذائي، وأنواع المشاريع التي تنفذ فيه، والمشاكل التي تحيط به، وتأثيراته على الفئات الإنسانية، وتعريفاته المختلفة لدى المنظمات ووكالات الأمم المتحدة هو أمر ضروري.

ولنبدأ بتعريف الأمن الغذائي عالميا بحسب الإصدارات الدولية المتخصصة فقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي بأنه حالة "يتمتع فيها جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية"، والعمل على أنشطة الأمن الغذائي في المجتمعات المتضررة يحتاج من المنظمة التي ترغب بالتدخل العمل على:

1. تصميم التدخلات الخاصة به بشكل مناسب، وتطورها مع تطور الصراع في المجتمع.
2. زيادة معرفتها حول قدرة المجتمعات المتضررة على الحصول على الغذاء، وإنتاجه، والإمداد به.
3. تحليل خياراتها في مجال استجابتها، والإجابة على الأسئلة المتعلقة به من قبيل، هل أدى الصراع لانعدام الأمن الغذائي في المجتمع؟، وإلى أي حد بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي من نواحي الوفرة أو الندرة والأسعار وقدرة الفئات الإنسانية على شرائه؟، وهل المشكلة في توفر الغذاء؟ أو القدرة في الوصول إليه؟ أم قدرتهم على استخدامه.
4. وضع خريطة خاصة بالأمن الغذائي في المجتمع المتضرر تشرح ما هي المناطق الأكثر تضررا؟، ومدى قدرة المنظمة على الوصول لهذه المناطق.
5. وضع تصور حول المجموعات السكانية المتضررة، ومن من الفئات الإنسانية هو الأكثر احتياجا من قبيل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من فئات المجتمع.
6. معرفة مدى خطورة انعدام الأمن الغذائي على حياة الفئات المتضررة؟، وتأثيره على سبل العيش الخاصة بها.
7. معرفة ماهية الاحتياجات التي يمكن للمنظمة تلبيتها؟، والمخاطر التي يمكن أن تهدد المنظمة عند تنفيذها لبرامج الأمن الغذائي.

8. معرفة ما مدى قدرات المجتمع المتضرر على التعامل مع المشكلة؟، وهل هناك مجموعات في المجتمع تشترك في نفس استراتيجيات سبل العيش؟، وكيف كانت حالتها قبل الصراع؟، وما هي مصادر الغذاء التي كانت متوفرة في السابق؟، وكيف اختلفت بعد الصراع؟، وكيف اختلفت المواسم الزراعية التقليدية.
9. معرفة ما هي الممتلكات والأموال التي تمتلكها المجتمعات؟، وطرق استخدامها لتلك الممتلكات؟، وطرق إنفاقها للأموال؟ والمسئول عن الإنفاق؟، ومن المتحكم في موارد الأسر.
10. معرفة ما هو الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني هناك.
11. معرفة مدى سهولة وصول المستفيدين للأسواق القريبة منهم؟، وما هي المسافة بين المجتمع المتضرر وأقرب سوق لهم؟، ودرجة الأمان في التنقل ما بين مجتمعهم المحلي والسوق؟، وهل الطريق سالكة بالنسبة ؟، وهل لديهم قدرة على التنقل بسهولة بين قريتهم وأقرب سوق لها.
12. معرفة ما هي السلع المتوفرة فيه؟، وهل هي كافية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي الغذائية؟، وهل تتناسب مع طبيعتهم الثقافية؟، وقدرتهم على التعامل مع هذه المواد؟، وهل تحتاج للطبخ.
13. معرفة هل لدى المجتمع المحلي الأدوات التي تساعدهم على طبخها؟، وهل تتناسب مع احتياجات الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن أم لا.
14. معرفة سابقة لدى المنظمة المهتمة بالعمل الإنساني بنمط الغذاء الذي كان متوفر في المجتمع قبل الدخول في الصراع ؟، وكم كان يمتلك المجتمع من مصادر غذاء محلية وماشية ومستويات الشراء للمواد الغذائية من خارجه في السابق ضمن العمليات التجارية التقليدية في وضع السلام.
15. المقارنة بين الوضع السابق والوضع الحالي وكيف أثر الصراع في المجتمع على مصادر ونوعية وتوفر الغذاء؟، وكيف كان تأثير الصراع على مصادر الدخل الخاصة بهم؟، وكيف كان تأثيره على أنماط الصرف على الغذاء أو المصروفات الأخرى الترفيهية أو الأساسية؟، ومستوى وصولهم إلى الأسواق التي كانوا يتسوقون منها في السابق.
16. معرفة ما هي الاستراتيجيات التي اتخذتها الأسر والمجتمع المتضرر لمواجهة الوقوع في خطر المجاعة أو عدم التوفر الكامل للغذاء، وافتقادهم للأمن الغذائي؟، ففي كثير من الأحيان يكون هناك حلول محلية قام بها المجتمع المتضرر لتقليل أثار الصراع

عليهم، وهذا من المواضيع التي تحتاج الدراسة والمعرفة للبناء على هذه الحلول بدلا من العمل من الصفر مع المجتمعات المتضررة.

17. أن تكون المنظمة مدركة بالمعايير الإنسانية الدولية التي تضمن تدخلات إنسانية إيجابية ومؤثرة في مجال الغذاء.
18. أن تعمل المنظمة على بناء استراتيجيات لدعم الأمن الغذائي لهم بما يضمن كرامتهم الإنسانية، وحصولهم على الصحة والحماية التي يحتاجونها.
19. التعرف على الكثير من المعلومات، ولكنها ليست بالأمنية أو بالمعايير الإنسانية، وإنما تلك المعلومات المتعلقة بالغذاء نفسه في المجتمع المتضرر، وما هي نسب استهلاكه وجودته واستدامته وتوفره وقدرة المجتمع على التعامل معه.
20. القيام ببحوث أو الاستفادة من البحوث السابقة التي قامت بها منظمات أخرى حول التغذية في المجتمع المتضرر؟، ومدى تأثيره على صحة النساء والأطفال.
21. معرفة مدى تواجد مراكز الأمومة والطفولة ومراكز التغذية في المجتمع.
22. إدراك المخاطر الخاصة بسوء التغذية في المجتمع وأثرها على الصحة العامة؟، وهل توجد أي علامات مجتمعية لتفشي حالات سوء التغذية للأطفال؟، أو تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية للمجتمع بشكل عام.
23. إدراك ماهية التدخلات التي يجب على المنظمة القيام بها لتخليص المجتمع المتضرر من النزاع من سوء التغذية؟، وحالات الوفاة الناتجة عن سوء التغذية أو انعدامها في المجتمع؟، وهل سوء التغذية ناتج عن الفقر أو الهجرة أو النزوح أو اللجوء؟، أو بسبب الصراع المتفشي في المجتمع.
24. التعرف على ممارسات الغذاء الخاصة بالأطفال في المجتمع؟، وخصوصا الرضع منهم؟، ودرجة انتشار الرضاعة الطبيعية في المجتمع؟، وهل يحتاج الأطفال أنواع إضافية من المواد الغذائية التي تحتاجها أجسادهم كونهم في مرحلة التكوين الجسدي.
25. معرفة هل هناك تدخلات من منظمات إنسانية أخرى لتلبية الاحتياج الخاص بالأطفال ؟، أم أن هناك حلول مجتمعية يمكن البناء عليها وتشجيعها واستثمارها.
26. العمل على إيجاد إجابات حول أوضاع العمل، والعمليات التجارية، ونشاط المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيه، والمنشآت التجارية الخاصة، وهل ما زالت تواصل عملها أم أنها توقفت عن العمل.

27. التعرف على المؤسسات الرسمية والمجتمعية التي يمكنها من خلالها الوصول للفئات المستهدفة من قبيل وزارة الصحة، والمجالس المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والقيادات المجتمعية، وغير ذلك من المؤسسات التي يمكن أن تساعد في نجاح العملية الإنسانية التي تستهدف المجتمع.
28. التعرف من خلالهم على الوضع الغذائي الذي كان متوفرا قبل الصراع، وعلى قدراتهم في تشجيع المبادرات المحلية لرفع مستوى الأمن الغذائي في المجتمع، ومشاركتهم في تصميم المشروع الخاص برفع مستوى الأمن الغذائي؟، وأفكارهم عن التدخل وحجمه الذي يمكن للمنظمة الإنسانية أن توفره.
29. توفير المساعدات الغذائية للمجتمعات المتضررة بحسب المعايير الدولية، والتي تتمركز أولها حول مدى توافر الغذاء في المجتمع المتضرر، والناتج عن الإنتاج المحلي، والواردات الغذائية والمساعدات الغذائية، وثاني هذه المعايير حول موضوع الوصول إلى الغذاء نفسه، وقدرة الأسر والمجتمعات المتضررة على الحصول عليه بانتظام، وثالثها المتعلق بجودة المواد الغذائية وتلبيتها لحاجات الأسر والمجتمعات المتضررة بكل فئاتها الإنسانية المختلفة.
30. معرفة الثقافة المحلية أو الدينية أو المجتمعية التي تضر بالأمن الغذائي الخاص بها، وتوعية هذه المجتمعات بتطبيق الممارسات الجيدة.

وتنتشر هذه الممارسات حتى في مرحلة الصراع، ووقوعها ضمن فئة الاحتياج الملح للغذاء، ومن ضمن هذه الممارسات المتعلقة برعاية الأطفال وخصوصا في مرحلة الرضاعة أو في السنتان الأولى من عمر الطفل، وتلك المتعلقة بالغذاء الخاص بالنساء الحوامل أو في مرحلة الولادة، والتي لا تحتوي على ما يحتاجه الطفل أو الأم في هذه الفترة الحرجة من عمريهما من أغذية، وكذا بعض الممارسات الصحية التقليدية التي تؤثر على صحة الطفل أو الأم كختان الإناث، والتوجه إلى الطب الشعبي بما يحتوي من ممارسات غير صحية، وقد تتجه هذه الفئات المجتمعية لمثل هذه الحلول الضارة بسبب سوء الخدمة الصحية التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص أو المنظمات العاملة في المجتمع، وبالتالي يمكن للمنظمة الراغبة بالعمل في المجتمع المتضرر العمل على:

1. تطوير البنية التحتية الصحية في المجتمع، والممارسات الصحية التقليدية الإيجابية قبل العمل على التدخل الإنساني المرتبط بالأمن الغذائي.

2. فهم شمولي لكل ما يحيط بالمجتمع من درجة حدة الصراع ؟، وقدرة المجتمعات على مواجهة قلة الأمن الغذائي ؟، والقدرة على الوصول إليهم.
3. معرفة المؤسسات التي ما زالت تعمل لديهم؟، وأصول المجتمع المتضرر الذي تتيح لهم مواجهة انعدام أو قلة الأمن الغذائي لديهم؟، وماهية السلطات التي تتحكم بهم.
4. معرفة الفرص التي يمتلكها المجتمع للقفز على عقبة الأمن الغذائي.
5. معرفة حالات الضعف الشديد لديهم.
6. معرفة الممارسات الفضلى حول إشراكهم في العملية الإنسانية في مجتمعهم.
7. التعرف على الصراع المحيط بهم؟، وحدوده؟، وتداعياته؟، وأسبابه؟، ونتائجه؟، ودرجة تضرر المجتمع منه؟، وكيف استطاعوا مواجهته عبر حلول مجتمعية قاموا بها.
8. معرفة الفجوات في موضوع الأمن الغذائي الذي يمكن للمنظمة ردمها للوصول إلى أمن غذائي مناسب.
9. تحليل الاحتياجات والوضع السائد في المجتمع.
10. معرفة ما هي البنية التحتية الرسمية وغير الرسمية التي تساعد في نجاح العملية الإنسانية.
11. معرفة المجتمع المتضرر والعمل على معرفة احتياجاتهم الملحة؟، وقدراته.
12. معرفة الفرص الأمنية والجغرافية والسياسية التي تمكن المنظمة من العمل.
13. التعرف على مصادر الغذاء للأسر في المجتمع المتضرر؟، وما هي الخطط التي يقومون بها للحصول على الغذاء.
14. معرفة مدى تواجد الثروة وأصحاب النفوذ في المجتمع.
15. معرفة الطبقات الاجتماعية ومستويات الدخل فيه؟، وما هو الوضع الغذائي قبل الصراع وأثناء.
16. إدراك الأدوار المجتمعية للنساء والرجال فيه.
17. إدراك أماكن الضعف في المجتمع والتي يحتمل أن يكون لها دور في توفر أو انعدام الأمن الغذائي.
18. معرفة الاختلافات الثقافية والمجتمعية داخل الأسر أو المجتمع حول تفضيلاتها الغذائية.

19. معرفة الخيارات لدى المنظمة بخصوص الاستجابة للأمن الغذائي؟، ونوعية تدخلاتها؟، وأنشطتها؟، وخياراتها العملية؟، وطرق توزيع الغذاء؟، والعمالة التي تحتاجها العملية الإنسانية لتوزيع الغذاء.
20. وجود معلومات حول التدخلات الأخرى من منظمات أخرى أو من المجتمع نفسه.
21. معرفة كيفية التعامل مع حماية الأطفال في هذا التدخل.
22. معرفة اعتبارات النوع الاجتماعي التي تتقيد بها المنظمة.
23. معرفة أطر التنفيذ الفعال؟، وطرق المراقبة لسير العملية الإنسانية بسهولة في المجتمع.
24. تصميم أنشطة تقييم التدخل لحل مشكلات المجتمعات والحرص على عدم الوقوع فيها في أي استجابة إنسانية قادمة فالعمل الإنساني ككل.
25. تعزيز التأثير الإيجابي، وتقليل الأخطاء الناتجة عن قلة التجربة، أو صعوبة العمل في المجتمع المحلي، أو بسبب الأوضاع الأمنية أو السياسية التي قد تشكل عقبة أمام النجاح الكامل للعملية الإنسانية للمنظمة العاملة في المجتمع.
26. عدم الركون لتصميم إنساني واحد للعمل في المجتمعات المتضررة، وهذا لا ينجح حتى مع الإيمان بجودة هذا التصميم ونجاحه في مجتمعات أخرى، وبالتالي يجب أن يكون هناك تصميم يناسب كل مجتمع على حدة ناتج عن فهم ظروفه الفريدة.

ومن الأخطاء الشائعة في أنشطة الاستجابة الإنسانية:

1. الركون أن الوصول لنتيجة جيدة في الأمن الغذائي في المجتمعات سيقوم على حل المشكلات الإنسانية الأخرى الناتجة عن الصراع ولكن هناك الكثير من المشكلات الصحية والتعليمية والأمنية والثقافية التي لا ترتبط حلولها بتوفر الغذاء الكافي.
2. التدخل دون تحليل لوضع الصراع والمجتمع، وهل من الأجود تقديم المساعدات له بشكلها العيني أو عبر النقد لمساعدتهم على شراء ما يحتاجونه من السوق المحلي.
3. التدخل دون معرفة ما هي نتائج كل تدخل من هذه التدخلات.

4. الفساد وإساءة استخدام السلطة سواء بشكلها المجتمعي عبر القيادات المجتمعية، والمؤسسات الحكومية، أو بشكلها الأسري ومساهمتها في العنف المبني على النوع الاجتماعي.
5. عدم إدراك المنظمة أنها لا تستطيع العمل وحيدة.

ويجب على المنظمة لتفادي الوقوع في الأخطاء:

1. العمل مع المنظمات الأخرى والسلطات المحلية والمجتمعات المتضررة بشكل شبكي فاعل وإيجابي.
2. الحصول على المشورة والدعم من كل الشركاء في داخل المجتمع وعلى المستوى الوطني والدولي بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والوكالات التنموية والإنسانية.
3. معرفة أن التدخل الجيد في مجال الأمن الغذائي ليس فقط من يرفع مستواه في المجتمعات المتضررة إلى مرحلة الكفاية، ولكن الذي يشمل المعونة الغذائية، والتحويلات النقدية، وبناء المجتمعات المحلية الزراعية.
4. العمل على تطوير قدرات المجتمع للتغلب على حالات قلة أو انعدام الأمن الغذائي في المستقبل، وتطوير سبل المعيشة، وتعزيز مرونة المجتمعات في التعامل مع الصدمات المستقبلية المشابهة، وتسهم في علاجها بشكل إيجابي ومستدام.
5. تطوير استراتيجيات استيراد المواد الغذائية أو شراؤها محليا، وبناء قدرات القطاع الخاص، وتطوير الأسواق المحلية وقدرتها على تقديم الخدمة الخاصة بتوفر المواد الغذائية بشكل جيد.
6. العمل على تمكين الأسر من الوصول لهذه الأسواق، والحصول على الغذاء الخاص بهم بما يتناسب مع قدراتهم الشرائية وتفضيلاتهم الغذائية بالإضافة لأنشطة ومشاريع تساعد المجتمع على استعادة قدرته على إنتاج الغذاء، وسيطرته على الأصول الخاصة به.
7. العمل على خلق بيئة سوقية تنافسية وخدمية تحفز الإنتاج وزيادة الطلب على السلع، والعمل على التوزيع المباشر للمساعدات الغذائية للأسر المتضررة.
8. الاهتمام بحالات سوء التغذية، وخصوصا للأطفال، وعلاج الحالات الحادة منها.
9. الترويج للممارسات الصحية الجيدة بالغذاء للنساء والأطفال، وتشجيع الاهتمام بالثروة الحيوانية وصحتها، والممارسات الزراعية الجيدة وتطبيقاتها، وتوزيع المواد والأدوات

التي تساهم على تنشيط المجتمع على إنتاج الغذاء كالبذور والأسمدة للمزارعين، وشباك ومعدات الصيد للصيادين.

10. بناء قدرات المجتمعات بما يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي لها.

لقد تطورت أساليب ومشاريع وأنشطة الأمن الغذائي، وتنوعت ما بين الأمن الغذائي عبر التوزيع المباشر للمواد الغذائية للمتضررين، ومن بعدها المساعدات عبر التحويلات النقدية غير المشروطة والخاصة بالدعم المالي للأسر لشراء مستلزماتها الغذائية من الأسواق المحلية، لتأتي بعدها برامج النقد مقابل العمل والتي تقوم على تشغيل المستفيدين في تطوير وصيانة أصولهم المجتمعية كالمدارس والطرق والآبار وغيرها في مقابل مبالغ مادية تعود نفعها لزيادة الأمن الغذائي للأسر المشاركة، والتي لا تسهم في الضرر بالسوق المحلي، وتعمل على صيانة الأصول المجتمعية التي يمكن للمجتمع الاستفادة منها في حياته، ويوفر بناء قدرات و مهارات جديدة تساعدهم في الدخول في العمالة المحلية أو الوطنية، وحصولهم على فرص عمل بعد انتهاء الصراع، وإن هذه الإيجابيات ليست كل شيء في التدخل الإنساني، ومن المهم الإشارة لبعض المشاريع التي يمكن أن تدعمها المنظمة المتدخلة في العمل الإنساني والتي يمكنها أن توفر الدخل أيضا للأسر مثل:

1. أنشطة الغذاء مقابل التدريب للرجال في المجالات التي يستطيعون العمل فيها كالتجارة، والطلاء، وطرق العمارة، وصيانة الأدوات الإلكترونية، وللنساء في مجال الخياطة، والتطريز، وصناعة المعجنات، والكوافير، وصناعة ثياب الأطفال، وطرق التجميل وتجهيز العرائس.
2. تصميم المشاريع التي يمكن للمستفيدين الحصول عبرها على مشروع مستدام و مدر للدخل.

وتحتاج المجتمعات المتضررة لتحرك عاجل لتلبية احتياجاتها، وكل هذا العمل يحتاج لـ:

1. سرعة اتخاذ القرار من المنظمة المعنية بالتدخل.
2. بيانات صحيحة وموثوقة وسريعة.
3. استراتيجيات للتدخل بشكل سريع ناتج عن تحليل متماسك للوضع على الأرض.
4. مشاركة الوكالات الأخرى في الوقت المناسب لتصميم التدخلات المشتركة، ونوعية كل تدخل، ومخاطرة، كتوزيع المواد الغذائية، أو النقد المباشر، أو النقد مقابل العمل، أو غيرها من البرامج.

5. معرفة قدرة الأسواق على التكيف، ومساعدتها، ومراقبتها، ومراقبة الوضع الخاص بالأمن الغذائي عن قرب في المجتمع.
6. الخروج بتقييم شامل وجيد لتأثير الاستجابة الإنسانية، ويشتمل على:

- نتائج التدخل، وإحصائيات حول الفئات الإنسانية المستفيدة وفئاتها العمرية، ونوعها الجنسي، وظروفها الخاصة من الإعاقة، والطبقة الاجتماعية.
- معدلات ارتفاع الصحة، ارتفاع أعداد الوفيات.
- تواجد أنظمة مراقبة وتقييم فاعلة تعطي مؤشرات جيدة عن العمل الإنساني، وتأثيره في المجتمع.
- كيفية معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في المجتمع، ووصولهم المتساوي للمساعدة في الأمن الغذائي.
- العمل بشكل تكاملي في جميع أنشطة الاستجابة الإنسانية لتستطيع المنظمات التي تعمل في المجتمع الخروج منه وقد ساهمت في تطوره ومرونته وصحته العامة.

أنواع التدخلات الإنسانية القائمة على النشاط

التوزيع إنموذجا

يعتبر التوزيع أحد أهم الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها أي منظمة ترغب بالتدخل في العمل الإنساني في المجتمعات المتضررة من الصراع فهو الجزئية التي تصل من خلالها المنظمة للمتضررين، وتتعامل معهم وجها لوجه، بعيدا عن أنشطة البحث، والدراسات، والبرمجة، والتخطيط، وتحديد الاحتياجات، وغيرها من الأنشطة، ويمكن أن يكون التوزيع أحد الأنشطة التي تتقاطع مع أنشطة التدخل الإنساني كـ:

1. أنشطة الأمن الغذائي، وتوزيع الأغذية، والمأوى وتوزيع الخيام.
2. توزيع المساعدات غير الغذائية من المواد الإيوائية.
3. أنشطة النقد مقابل العمل، وتوزيع المبالغ النقدية.
4. توزيع المواد التي قد تشكل البنية الأساسية لمشروع صغير لرجل أو امرأة يرغبون بالعمل في مشروع مستدام يجعلهم قادرين على مواجهة الحياة في مرحلة الصراع أو بعدها بقوة ونجاح.
5. يتقاطع مع المساحات الصديقة للطفل، وتوزيع الأنشطة، والموارد، والأدوات على الأطفال بحيث يحصل كل الأطفال المشاركين على حقوقهم في التمتع بأنشطة هذه المساحة بعدالة.
6. يتدخل في المواضيع المتعلقة بالصحة والتوزيع للحقائب الصحية، ومواد التنظيف، والمواد التي قد تحتاجها النساء أو الأطفال ولا يمكنهم الوصول إليها بسبب الصراع، ولكن يمكنهم الحصول عليها من المساعدات الإنسانية.

ويجب على كل منظمة إنسانية تعمل في أي مساق من مساقات التدخل الإنساني أن يكون لديها فهم لطبيعة أعمال التوزيع، وكيفية تنظيم توزيع إنساني عادل، وشامل، ومؤثر إيجابيا في المجتمعات المتضررة من الصراع، ويفترض بالتوزيع أن يقوم على مجموعة معايير ومنها:

1. الخطط، والدراسات، والمعايير التي تضمن شموليته، وعدالته، وتأثيره الإيجابي من قبيل تحديد نظام التوزيع الأنسب.
2. تحديد هل سيكون مباشر، أو من خلال مجموعات ولجان مجتمعية، أو الحكومة المحلية، أو القادة المحليين.
3. تحديد تكراره، وعدد نقاطه ومواقعه.
4. تطوير وتوثيق خطة التوزيع.
5. العمل على جودة ومتانة وسلاسة سلسلة التوريد والجوانب اللوجستية.

6. تصميم وتنفيذ استراتيجية استهداف مناسبة لتحديد المستفيدين المؤهلين.
7. التأكد من أن التخطيط يعتمد على تحليل جنساني جيد لتجنب خلق مخاطر جديدة للنساء في المجتمع المحلي.
8. وضع آليات الشكاوى، والتأكد أنها واضحة للمتلقين.
9. وجود أنظمة مراقبة المخزون، وإجراءات محاسبة، ومعايير تخزين لجميع مواد الإغاثة.
10. العمل بشفافية ابتداء من تسجيل للمستلمين، وإنشاء قائمة المستلمين الرئيسيين، وإصدار بطاقات أو قسائم التوزيع بحيث تكون منظمة ومرقمة، ويمكن الوصول لكل قسيمة بشكل سريع حتى لا يتم استهلاك الوقت في البحث عن كل بطاقة على حدة حرصا على وقت المستفيدين.
11. مراعاة الظروف الجوية والمناخية والأمنية والتي تستوجب العمل بسرعة وجودة.
12. ملبية لاحتياجات جميع أفراد الأسرة.
13. الحرص على التوزيع المباشر لكل مستفيد بشكل شخصي.
14. عدم الانجرار إلى التوزيع لعدد كبير من المساعدات لأسرة واحدة، أو توزيع عدد كبير من المساعدات لشخص واحد حتى ولو كان من القيادات المجتمعية كي لا يكون التوزيع بوابة للفساد في المساعدات الإنسانية أو بوابة لسوء استخدام السلطة سواء من قيادات المجتمع المحلي على المتضررين أو على مستوى السلطة داخل المنزل
15. الحرص على عدم زيادة دور المساعدات الإنسانية وطرق التوزيع في نشوء أشكال من العنف ضد النساء أو الأطفال.
16. توفير عدد كاف من نقاط التوزيع التي تضمن عدم تضرر المستفيدين من المرور بأماكن غير آمنة عن مجتمعاتهم أو بعيدة عنها وتكلفهم ما لا يطيقون من تكاليف نقل المواد والمساعدات الغذائية من نقطة التوزيع لمجتمعاتهم.
17. توظيف العدد الكافي من العاملين في مجال التوزيع ليستطيع العمال الإنسانيين توزيع المواد والمساعدات بسهولة ويسر ودون تزاحم من قبل المستفيدين.
18. تخصيص طوابير خاصة بالنساء، والاهتمام بالمعاقين وكبار السن والأطفال الذين يعولون الأسر ليحصلوا على المساعدات المقدمة لهم بشكل أسرع.

19. العمل على تحديد قيادة الفريق الميداني لحل المشاكل الناتجة في وقت التوزيع، ومراقبتها كي لا تحتوي على إي إساءة للمستفيدين أو أي بوادر للعنف بينهم أو للعنف ضد النساء.
20. الاهتمام بسلامة وكرامة المستفيدين في محيط نقطة أو نقاط التوزيع.
21. العمل على أمان الفريق الميداني، ويمكن لقائد الفريق لضمان كل هذه الأدوار العمل عن قرب مع القيادات المحلية الذي يفترض بهم المشاركة في عملية التوزيع لقربهم من أفراد المجتمعات المحلية، وقدرتهم على التنظيم.
22. العمل على مشاركة المجتمع المتضرر في الأفكار المخصصة للتوزيع، وكيف ينظرون لها؟، وما هي الممارسات الفضلى التي يقترحونها للقيام بتوزيع نموذجي للمساعدات.
23. معرفة كيف يمكن إشراك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في التصميم والتنفيذ لعملية توزيع المساعدات.
24. معرفة ما هي إمكانيات الوصول إلى الفئات المهمشة والأشخاص الذين لا يستطيعون الحضور إلى نقاط التوزيع.
25. معرفة ما هي الحلول المقترحة من قبل المجتمع للوصول إليهم.
26. العمل على تزويد المجتمع بمعلومات حول موعد إجراء التوزيعات، ومن هو المؤهل؟ وما يحق لهم الحصول عليه مسبقًا.
27. ضمان نشر هذه المعلومات على نطاق واسع في جميع أنحاء المجتمع بحيث تصل للنساء والفئات الضعيفة.
28. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمنهم، ومعرفة المخاطر التي تتعرض لها النساء والمراهقين والفئات الضعيفة الأخرى عند التوزيع.
29. التأكد من جودة السلع المقدمة من الموردين والتي تدخل ضمن حقيبة المساعدات الإنسانية الغذائية أو غير الغذائية، والتأكد من كونها سليمة ومغلفة بشكل جيد، وبعيدة عن تاريخ الانتهاء.
30. التأكد من جميع التحضيرات المكتبية والميدانية لعملية التوزيع بما في ذلك الكشوف الخاصة بالمنظمة والشركاء والموردين.
31. التأكد من وضع الملصقات الخاصة بالتوزيع سواء تلك التي تحدد أماكنه، وأماكن كل فئة من الفئات المستفيدة، أو المتعلقة بتقديم الاقتراحات والشكاوى،

والملصقات الخاصة بأماكن الخدمات الإضافية التي قد تكون موجودة في نقطة التوزيع كنقطة وجود المياه النقية للشرب أو الحمامات الخاصة بالنساء أو الرجال.

32. التأكد من أن نقطة التوزيع ذات حساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يعتبر معوق لوصولهم والحصول على المساعدات الإنسانية.

33. التأكد من تطبيق الإجراءات الاحترازية عن طريق منع التجمعات الكبيرة والتجمهر، وتنظيم العمل بحيث تحصل كل فئة من الفئات الإنسانية المتضررة على حقها في المساعدات الإنسانية من غير تماس حقيقي مع الآخرين؟

34. ضمان التباعد الاجتماعي بينهم، وتطبيق الإجراءات الاحترازية لأي كارثة صحية قد تكون موجودة في المجتمع المتضرر أو البلد الذي يخوض الصراع بحسب النصائح أو التوصيات التي تقدمها السلطات الصحية في البلد أو العالم.

إن هناك أنواع من التوزيع للمساعدات ومنها التوزيع الشامل لتغطية جميع السكان المتضررين أو التوزيع المستهدف والذي يقوم بتغطية الأشخاص الأكثر تضرراً، ويتم التوزيع الشامل عندما يتأثر المجتمع بأكمله ويحتاجون لمساعدة فورية، ويتم التوزيع المستهدف لمساعدة عدد مختار من الأشخاص الأكثر تضررًا داخل المجتمع من خلال معايير محددة تُطبق للتمييز بين الأكثر تضررًا من السكان، ويتم اختيار معيار الاستهداف لتمييز المؤهلين لتلقي البضائع أو السلع الموزعة عن غيرهم من السكان، ويلعب حجم الكارثة التي تعرض لها المجتمع وتوفر التمويل تحديد حجم التدخل بما في ذلك استهداف اللاجئين أو النازحين داخليا، والمجتمعات والأسر المضيفة نفسها للنازحين أو اللاجئين والذي يمكن أن تكون معاييرهم الحياتية قد تدهورت بسبب قلة الموارد التي أصبحت متاحة لديهم نتيجة وجود النازحين أو اللاجئين في مجتمعاتهم.

ومن المهم العمل على البحث، ودراسة، ومعرفة معايير الضعف التي تصيب المجتمعات أو الأسر أو الأفراد، والعمل على أن تكون معايير الضعف هذه أحد معايير الاستهداف للمستفيدين من الاستجابة الإنسانية، والاهتمام بالنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنازحين، واللاجئين، والأقليات الدينية والطائفية والعرقية، وغيرها من المجموعات التي قد يكون للصراع تأثير سلبي كبير على حياتها، وظروفها المعيشية، وهذا ما يعني معرفة كل فئة، ودرجة تأثرها من الصراع، والعمل أن لا يؤدي الاختيار لاستبعاد الفئات الضعيفة أو اللذين قد يستبعدهم المجتمع بسبب من أصولهم أو بسبب الوصم لوجودهم في طبقات اجتماعية متدنية أو إصابتهم بأمراض تجعلهم يقعون تحت طائلة الوصم الاجتماعي.

وهناك خطوات لا بد منها قبل البدء بالتوزيع، ولا نتحدث هنا عن التخطيط، والتصميم، بل عن العمل الميداني بعد المرور بكل تلك الأعمال التحضيرية وهي:

1. تسجيل المستفيدين سواء تلك التي تعتمد على التوزيع الشامل أو التوزيع المستهدف أكثر الفئات تضررا من الصراع.
2. تنفيذ عملية التسجيل في المجتمعات المتضررة عبر ممثلي المجتمع، والقيادات المجتمعية، والذين يكون لديهم معلومات عامة عن أكثر الفئات تضررا من الصراع في المجتمع الذي يقومون بقيادتها.
3. انتخاب لجان مجتمعية تقوم بالاختيار الأولى للمستفيدين ورفع قوائم بأسمائهم.
4. قيام أفراد المنظمة المؤهلون بالتحقق وتثبيت أو حذف أسماء من القوائم للوصول الى القائمة النهائية للمستفيدين من الاستجابة الإنسانية في المجتمع.
5. أهمية ضمان العدالة في التوزيع ما بين المجتمعات المحلية المتضررة كي لا يكون هناك خطر في إمكانية الوصول الى المجتمعات المختارة بسبب عدم موافقة المجتمعات الأخرى على نتائج الاستهداف أو معاييره أو بسبب خروجها من الاستجابة الإنسانية التي تقوم بها المنظمة.
6. تطبيق المعايير الإنسانية الدولية في الاستهداف.
7. معرفة مدى حاجة كل مجتمع للتدخل في أزمته الإنسانية.
8. والتعرف من جانب المنظمة على إمكانية الوصول إلى المجتمعات المتضررة عبر مجتمعات أخرى قد تكون على خط سير المساعدات بالإضافة للتدخلات الخاصة بالسلطات المحلية أو السلطات داخل المدن القريبة من المجتمعات المستهدفة أو السلطات الوطنية سواء كانت سلطات حكومية أو سلطات تابعة لجماعات مسلحة.
9. مهارات المنظمة للتفاوض للوصول للمتضررين.

إن الاستهداف عملية معقدة للغاية يتم فيها عدد كبير من التدخلات من جانب السلطات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية، والمستفيدين أنفسهم، ويفترض بالمنظمة الراغبة بالتدخل المرور من كل هذه العقبات للوصول إلى المرحلة التي يتم فيها تسجيل المستفيدين بشكل عادل ومرتب وأمن وسلس، وفي المرحلة الخاصة بالتسجيل هناك مجموعة من العقبات والمعايير والأنظمة التي يفترض أن المنظمة وأفرادها وإدارتها العمل على أساسها لضمان أن التسجيل للمستفيدين يستهدف المجموعات

المتضررة بشكل كبير من الصراع وتحتاج بشكل أشد للمساعدات الإنسانية، وأن لا تقع في مرحلة التسجيل في أي ضرر للمجتمع وأفراده.

ومن أهم المعايير الإنسانية هي "لا ضرر ولا ضرار"، والعمل وأن تكون عملية التسجيل:

1. شفافة لتحصل من خلالها على ثقة أفراد المجتمعات المتضررة، وقياداتها للخروج بقوائم تسجيل نهائية وقابلة للعمل في التوزيع.
2. اعتبارها أحد الخطوات التأسيسية لتوزيع عادل وشفاف، وطريقة موثوقة لتحديد الأفراد المؤهلين لتلقي المساعدات.
3. دورها في منع النزاعات بين المجتمعات.
4. تحتوي على بيانات موثوقة تساعد في تخطيط متطلبات الموارد المتوقعة.
5. وسيلة لتحديد التسجيلات المكررة في السكان المسجلين الحاليين.
6. أداة رئيسية لتقديم معلومات للمانحين.

ومن الخطوات المهمة في التوزيع:

1. الاهتمام بعملية التوريد للمساعدات الإنسانية، وتخزينها، وضمان أمنها، وعدم تعرضها للسرقة أو التلف.
2. العمل على معايير وإجراءات محاسبة المخزون، ومراقبة التوزيع، وأمن المخزون، وأمن التوزيع، وأمن نقطة التوزيع.
3. حساسيته للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع.
4. الحفاظ على الشفافية والعدالة، ومعرفة المستفيدين وتعزيز مشاركتهم في التوزيع، والتلقي بصدر رحب للاقتراحات والشكاوى.
5. ضمان وجود عدد كاف من العاملين، وضمان الإخلاء عند حدوث مشاكل أمنية أو حربية بجوار نقطة التوزيع.
6. التعامل بسرعة من أي حالات قد تفشل العملية.
7. فرز المستفيدين بحسب جنسهم، وضعفهم الاجتماعي أو الجسدي أو العمري، والتعامل مع حالاتهم بسرعة ويسر مع أهمية إبلاغ المستفيدين بمواقع الصرف، وأوقاتها، وما هي أوقات الحضور المخصصة لهم.
8. العمل على مشاركة القيادات المجتمعية على تنظيم المجتمع في كل المراحل المذكورة.

9. التحقق من المستفيدين وقت التوزيع أو وقت التحقق من حاجتهم للمساعدة الإنسانية.
10. الاهتمام بالأسر التي تعولها النساء أو الأطفال أو كبار السن.
11. الحذر من الغش الذي يمكن أن يقع من خلال التسجيل المتعدد لنفس الأسرة في نفس نقطة التوزيع، أو في أكثر من نقطة أو تضخيم عدد أفراد الأسرة، وزيادة عدد الأطفال فيها بشكل غير حقيقي، وتسجيل العائلات الوهمية.
12. الحذر من تقديم المساعدات لمن لا يستحقونها أو لمن يبيعونها بعد الحصول عليها.
13. العمل على المراقبة الدورية للمستفيدين، وتحديث القوائم بشكل مستمر بسبب نزوح بعض الأسر المستفيدة أو زيادة الوفيات أو الولادات في الوقت المخصص لتقديم المساعدات الإنسانية.
14. التأكد أن الكشوف الخاصة بهم تحتوي على معلومات حديثة وصحيحة.
15. التأكد من اكتمال جميع أوراق التوزيع.
16. التأكد من حضور الشخص المستفيد نفسه، وتوقيعه على الأوراق المخصصة.
17. تحضير موقع التوزيع، واستبعاد جميع الأفراد غير المصرح لهم.
18. أن يمتلك جميع موظفي التوزيع والمشرفين وسائل التعريف، مثل القبعات والقمصان والأوشحة أو الشارات المميزة.
19. التأكد من توفر مياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي، وصندوق الإسعافات الأولية المجهز، ووجود اللافتات التي توضح استحقاقات كل شخص تتضمن شرحًا موجزًا لمن يعتبر مستلمًا مؤهلاً للتأكد من أن الجميع على دراية استحقاقاتهم.

وهناك بعض المساعدات التي لا تتوجه الى المجتمعات المتضررة بالغذاء بل تتوجه لهم بالنقد من خلال برامج المساعدات النقدية الغير مشروطة والمساعدات النقدية المشروطة والتي نعني بها النقد مقابل العمل أو الغذاء مقابل العمل، وفي هذا الجانب المتعلق بالتوزيع النقدي هناك العديد من المعايير الخاصة بها، ومنها:

1. القيمة المتعلقة بالأجر اليومي للعامل.
2. ساعات العمل.
3. تقييم سير العمل.
4. ما هو الناتج من العمل والمشاركين فيه.

5. كيفية ضمان حضور العمال وانتظامهم في العمل، واستحقاقهم للأجور الخاصة بهم.

ومع انتهاء عملية التوزيع بشكل جيد فهذا لا يعني انتهاء عمل المنظمة في المجتمع الذي تنشط فيه بل يكون هناك أيضا العديد من الأنشطة التابعة أو التي تسير جوار العملية التنفيذية مثل:

1. نشاط المراقبة للتحقق من أن المستلمين المحددين يستوفون معايير الأهلية، وحصلوا على الكمية والنوعية المقصودة من المستحقات.
2. تحديد ما إذا كان موظفو التوزيع يتبعون الإجراءات المنصوص عليها.
3. تحديد مدى احتياج فريق العمل لأي تدريب.
4. تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة مناسبة في كل مرحلة من مراحل التوزيع لمنع الفساد والتملك غير المشروع.
5. ضمان احتساب المخزون بالكامل في مواقع التوزيع، وتحديد الخسائر.
6. اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمتابعة المطالبات ضد الأطراف المسئولة.
7. تحديد التغييرات في الموقف التي قد تتطلب تعديل الأهداف أو الخطط أو الإجراءات، وتزويد إدارة البرنامج بالتوصيات.
8. التأكد أن آلية الشكاوى المحددة تعمل بشكل فعال.
9. تطبيق المعايير لمراقبة التوزيع لتصميم نظام المراقبة وتفعيله لمراقبة عملية التوزيع والتخزين.
10. مراقبة ما بعد التوزيع ومراقبة الأداء والفعالية والأثر والعمل مع فريق العمل على إدارة التوزيع وتحديد المستفيدين وأعدادهم وأماكنهم واحتياجاتهم.
11. التحقق الدوري من المستلم وهل تم التنسيق مع المجتمع المتلقي، بما في ذلك السلطات المحلية.
12. التحقق حول كيف تم تجهيز موقع التوزيع والعمليات الخاصة بالترتيب المناسب للأمن ومكافحة الحشود والفرز للمستلمين عند دخولهم موقع التوزيع.
13. التحقق خول كيف تمت عملية التوزيع والتعامل مع المقترحات والشكاوى.
14. التحقق حول كيف تم العمل على تقرير التوزيع وإدارة المخازن والتعامل مع مواضيع استلام وتحميل وتفريغ ونقل وتوزيع المساعدات.
15. التحقق حول كيف تم التعامل مع النساء وبقية الفئات الضعيفة في المجتمع.
16. التحقق حول كيف تم التعامل مع المشكلات عند التحضير أو التنفيذ أو انتهاء عملية التوزيع.

17. التحقق حول كيف تم العمل على منع الاستغلال الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في التوزيع ودور الفريق الإنساني في التقليل منه وحماية النساء من أي نوع من العنف عليها عند تلقيها المساعدات الإنسانية ومشاركة النساء في كل هذه الأنشطة.
18. التحقق حول كيف تم التعامل مع أي شكوى بهذا الصدد بجدية وسرعة وسرية.

إن نشاط التوزيع يحتاج الى تكاليف إضافية عندما لا تكون البنية التحتية التي تساعد في عملية التوزيع غير متوفرة أو عندما يكون لدى السلطات دوافع مالية أو سياسية منها أو قد تدفع إلى زيادة الاستياء من المنظمة التي تعمل في المجتمع المحلي أو الاستياء من القيادات المحلية أو حتى استياء القيادات المحلية من المنظمة وتحولهم لعقبة في أنشطة التوزيع.

ويمكن أن لا تكون النساء مشاركات في العملية الإنسانية مما يزيد من العنف الواقع عليهن نتيجة ذلك، وقد تساهم عملية التوزيع في إهانة المستفيدين والتقليل من كرامتهم، وكذا قد تكون المساحة الزمنية ما بين كل توزيع وأخر دور في تقليل التأثير الإيجابي لها في المجتمع المتضرر، ومن ناحية أخرى قد يكون التوزيع المكثف والزائد عن الحاجة دور في تخلص المجتمع المتضرر من الزائد عن حاجته عن طريق البيع مما يسهم في عملية الفساد في الاستجابة الإنسانية، ووصولا إلى وزن المساعدة الغذائية و قدرة المستفيد على حملها ونقلها من نقطة التوزيع إلى منزله.

وفي هذا المجال المتعلق بنقاط التوزيع فمن المهم أن لا تكون أعدادها أو توزيعها دور في إرهاق المستفيد، و أن تكون كافية وقريبة منه، ومن خطوط النقل المعبدة، وقادرة على استيعاب المجموعات الضعيفة وتعتبر أمنه لفريق لتوزيع والمستفيدين، وأن لا تكون بجانب مواقع عسكرية أو تجارية، وأن تكون محاطة بسور لأجل خصوصية المستفيدين وتحتوي على المرافق التي يحتاجها المستفيدون في نقطة الصرف، مع أهمية الاتفاق حول دور جميع الأطراف المشاركة في عملية الصرف في تنظيم وحماية نقطة التوزيع، والتزام ممثلي المجتمع بمنع استغلال المتلقين وإساءة معاملتهم وضمان سلامتهم، ويؤخذ في الاعتبار عند تصميم نقاط التوزيع بعض المعايير ومنها:

1. مواضيع التوظيف، والأمن، وعدد الأشخاص المراد خدمتهم، والشفافية والمساءلة، وسرعة المعالجة.

2. أن تكون آمنة ومفتوحة لضمان شفافية جميع المعاملات وظهورها وقابليتها للمراقبة من أفراد المجتمع.
3. تضمن جودة الاتصال والتوعية التي أجريت مع المستفيدين.
4. تساعد في تنظيم ومرونة التوزيع.
5. تعمل على تجنب الاختناقات التي من شأنها إبطاء تدفق الأشخاص.
6. يديرها موظفون أكفاء وكافيين.
7. تنظم حضور وتدفق المستفيدين وإمكانية فحص أوراقهم بسرعة وجودة.
8. أن تكون من المعروفة محليا، ولدى المجتمع القدرة على التعامل معها.
9. في حالة كانت بعض المواد غريبة على المجتمع المحلي يجب أن يتم التعريف بها، وطريقة استعمالها، وفوائدها.
10. التأكد من ألا تحتوي من أي عنصر من المواد التي قد تكون محظورة لدى المجتمع المحلي لسبب ديني أو ثقافي.
11. أن تكون سليمة، وجيدة التغليف، وسهلة التوزيع، ومراعية للقدرات الخاصة بالفئات المستفيدة كالنساء.
12. ضمان وصولها قبل مدة كافية من التوزيع.
13. مراعية لظروف النقل من نقطة التوزيع لبيوت المستفيدين، ومقياس الحصة من كل سلعة وعدد المستفيدين المخطط استهدافهم.
14. مراعية للفترة الزمنية ما بين توزيع وأخر.
15. ضمان ألا تميز المعايير على أساس الجنس أو الإعاقة أو الخلفية الدينية أو العرقية، ولا تقوض كرامة الأفراد وأمنهم، أو تزيد من تعرضهم للاستغلال الجنسي أو غيره من أشكال الانتهاك.
16. ضمان ألا يتم استبعاد المتلقين بأي حال من الأحوال من استلام المساعدات، وأن تكون طريقة التوزيع مستجيبة شفافة ومنصفة ومناسبة.

ومن الأدوات التي تساعد في تنظيم عملية الصرف هناك القسائم التي تحتوي على معلومات عن المستفيدين بحيث تصبح أشبه بتذكرة دخول نقطة الصرف، وتعمل على ترتيب تواجده في صفوف المستفيدين، وتجعل من الوصول إلى الأوراق التي يجب أن يوقع عليها سهلا وسريعا.

ويمكن للمنظمة أن تقوم عند الوصول إلى القوائم النهائية للمستفيدين بعمل بطاقة أو قسيمة تجعل من المستفيد عضوا في عملية توزيع المساعدات.

ويمتد عمر هذه البطاقة أو القسيمة بعدد التكرارات أو الشهور التي يحصل فيها المستفيد على المساعدة، ومن أهم المعايير التي تنظم شكل ونوع القسيمة:

1. أن تكون مرقمة بشكل تسلسلي.
2. تحتوي على بعض أشكال التعريف مثل صورة فوتوغرافية أو وصف مادي أو بصمات أصابع لتثبيط التزوير.
3. أن تكون من ورق متين أو بلاستيك أو رقائق تعريف رقمية.
4. تشير إلى حامل البطاقة، وفي حال الإمكان حجم الأسرة أو عدد الأفراد الذين يعتمدون على حامل البطاقة للحصول على حصتهم مع تقسيم أفراد الأسرة حسب الفئات العمرية.
5. تحتوي على عنوان، كقرية، أو قطاع المخيم.
6. فيها مساحات للإشارة إلى التوزيعات المستلمة.
7. فيها معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى.
8. ناتجة عن بيانات دقيقة تم التأكد منها في بدايات المشروع.

وفي بعض الحالات الإنسانية المتضررة كثيرا أو في مراحل الصراع العنيفة والذي لا يمكن العمل على الخطوات التقليدية من جمع الأسماء، والتحقق منها، والعمل على إجراءات وخطط التوزيع غالبا ما تحتاج المنظمة إلى التوزيع المباشر دون المرور بالتسجيل وإنشاء نقاط للتوزيع وطباعة بطاقات التوزيع، وفي مثل هذه الحالات، يجب تحديد الوحدة المجتمعية الأكثر عملية لاستهدافها للتوزيع مثل الحي، وقطاع المخيم، والقرية، ومن ثم يُطلب من ممثلي المجتمع الموثوق بهم تجميع قائمة بالأسر، ومحاولة تحديد قادة المنظمات المحترمين الذين لديهم روابط قوية مع السكان المستهدفين، مثل المنظمات غير الحكومية أو العاملين الصحيين أو المجموعات المجتمعية أو لجان الأحياء، وتجنب الأفراد أو المنظمات المتنازعة مع السكان المستهدفين أو المرتبطة علنًا بأحزاب سياسية أو فصائل عسكرية، أو الذين يهتمون بمصالحهم فقط ويحاولون الاستفادة من عملية التوزيع.

بعدها يمكن العمل على وضع اتفاقية مكتوبة مع الممثلين تحدد إجراءات التوزيع المستخدمة، وآليات المراقبة والرصد، ومعايير الاختيار، والتزامات الإبلاغ، ومقياس الحصص التموينية التوزيعات المتكررة طول دورة التوزيع، وفي تاريخ التوزيع المحدد، يلتقي ممثلو المجتمع مع عدد كافٍ من أفراد المجتمع للمساعدة في تفريغ ونقل المخصصات والتوقيع على استلام المواد ليصبح الممثلون بعد ذلك مسئولين عن التوزيع على أفراد المجتمع، ويجب هنا إجراء مراقبة ما بعد التوزيع على مستوى الأسرة

في أقرب وقت ممكن بعد تسليم المساعدات للتأكد من أن التوزيع على مستوى الأسرة قد اكتمل وأن مقياس الحصص التموينية قد تمت مراعاته.

وفي حالات نادرة أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ، قد يكون من الضروري توزيع البضائع أو السلع مباشرة من المستودع إلى المستلمين، وفي مثل هذه الحالات يجب ضمان الأمن الكافي، والسيطرة على الحشود، والتأكد من وجود قائمة المستلمين المصرح لهم، والتي عادة ما يتم إعدادها من قبل مسؤول حكومي أو زعيم مجتمعي ويجب عليه التوقيع عليها، ومع الانتهاء من عملية التوزيع.

وبغض النظر عن أي نوع من أنواع التوزيع الذي تحدثنا به سابقا يجب أن يقوم مدير كل نقطة توزيع بإعداد تقرير يوثق تفاصيل مهمة من قبيل نقطة التوزيع، والعدد المخطط للمستلمين، والعدد الفعلي الذي حضر واستلم المساعدة، وكمية السلع أو النقود المتوفرة لتوزيعها وكم وزع منها بالفعل، ونسبة الفاقد في المخزون الخاص بالمساعدات العينية الغذائية أو غير الغذائية بسبب عدم صلاحيتها أو تلفها، وغالبا ما تقدم التقارير إلى مدير البرنامج والإدارة المحاسبية المتخصصة والذي يعملون على التأكد من سلامة الإجراءات الخاصة بالتوزيع، وعدم وجود فساد أو تحايل أو تواطؤ ما بين الموردين و القائمين بعملية النقل للمساعدات والعاملين في التوزيع، والتأكد من عدم وجود اختلاسات في عملية التوزيع، والعمل على وضع زيارات لمدير البرنامج وغيره من الإدارة العليا لعملية الصرف، ووجود مراقبين لعملية الصرف، وتتبع حالات عدم الامتثال لإجراءات التوزيع والإجراءات المتخذة لمعالجة المشكلة، وإيلاء اهتمام لنتائج وتوصيات كل مراقب لمواقع التوزيع، والخطوات التي اتخذها موظفو الموقع لمعالجة المشاكل، وتقييم أنظمة المراقبة على أساس منتظم للتأكد من أنها تلبي الأهداف، والتأكد من حفظ تقارير موقع التوزيع والتقارير من زيارات المراقبة في ملف وإتاحتها للنظراء والمانحين.

أنواع التدخلات الإنسانية القائمة على النشاط

التعليم إنموذجا

في البداية تهتم الأسر في الصراع بحياة أطفالها، ومن ثم تلبية احتياجاتهم الغذائية خوف الوصول لمرحلة سوء التغذية، والتأثير على صحتهم، والتي تعتبر ثالث المواضيع ذات الأهمية المطلقة بالنسبة لهم، وعند تلبية هذه الأولويات الثلاث يمكن للأسر الحديث عن أولوية أخرى وهي التعليم، وتعطي أغلب المجتمعات الواقعة في الصراع، والتي تعمل فيها المنظمات الإنسانية موضوع التعليم أولوية مقبولة لما له من تأثير إيجابي في إنهاء الصراع، وبناء المجتمع بعد انتهاء الصراع، والبدء بالرجوع لمرحلة السلام والتنمية، ومشاكل التعليم في الصراع كثيرة، وتحتاج تدخلات عاجلة وإيجابية لضمان استمراره، وتمتع الأطفال في المجتمع بالحق في التعليم كحق مهم من حقوق الإنسان، ومن المشاكل التي ترتبط بالتعليم والنزاعات:

1- توقف العملية التعليمية في بعض الصراعات الكبيرة والعنيفة.
2- تسرب الأطفال من التعليم بسبب عدم أمان المدارس.
3- هروب الأطفال وأهاليهم ونزوحهم لأماكن أمنه في نفس البلد أو لجوؤهم لخارج البلد.
4- توجه الأطفال الى العمل بعد خسارة المعيل لها مرحلة الصراع، وفقدانهم للرعاية الوالدية، وتوجههم ليصبحوا أطفال شارع أو الاتجاه للجريمة.
5- الانضمام الجماعات المسلحة أو القوات الحكومية والذي لا تكون فيه الحكومة ملبية لمعايير عدم إدراج الأطفال في النزاعات المسلحة، وعدم جواز تجنيد الأطفال بحسب البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص بعدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيد الأطفال.

إن الأهالي لا ترغب بأن يفقد أطفالها الحق في التعليم، وترغب بأن لا يتخلف أبنائها عن الدراسة، ولكن الظروف قد تكون أكبر مما يستطيعوا احتمالها ليقرروا عدم ذهاب أبنائهم الى المدرسة بسبب حالة الصراع التي تحيط بالأسرة والمجتمع، والتعليم يعتبر من التدخلات الإنسانية المهمة والذي تهتم به العديد من المنظمات الدولية والمحلية والوكالات الأممية ومنظمات الأمم المتحدة في مرحلة الصراع في أي بلد جنبا لجنب مع الأمن الغذائي، والصحة، والصرف الصحي، والنظافة، وغير ذلك من التدخلات الإنسانية الأساسية في المجتمعات المتضررة، وهناك العديد من التجارب في الاستجابة الإنسانية التي تحتوي على الصراع، والتي تم فيها العمل على التعليم كركن مهم من

أركان العملية الإنسانية، ومن واجب المنظمة الإنسانية التي تعمل في المجتمعات المتضررة وتركز في عملها على التعليم كجزء من الاستجابة الإنسانية العمل على:

1- تطوير مجموعة من الأطر، والممارسات، والأنشطة، والمعايير، التي تجعل من العملية التعليمية في وضع الصراع مستدامة، ونشطة، وذات تأثير إيجابي على المتعلمين.
2- جعل المدرسة بيئة تعليمية، وترفيهية، وثقافية، وصحية، وتتركز فيها جميع الأنشطة المجتمعية المتوجهة للأطفال بما في ذلك الأنشطة الصحية التي يحتاجها الأطفال في مرحلة الصراع كالأمن الغذائي.
3- تطوير الممارسات الصحية الخاصة بالطفل كالممارسات الغذائية، وخدمات الصحة النفسية. تطوير التعامل مع الإحالة للجهات المختصة لتدخلات علاجية متخصصة.
4- جعل المدرسة أو المساحة الصديقة للطفل مساحة أمنة تتيح للآباء التفرغ لأعمال توفير الأمن الغذائي للأسرة عبر الأعمال المتوفرة في المجتمع المحلي.
5- المشاركة في الاستجابة الإنسانية التي يقوم بها المجتمع المحلي أو المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان.

إن التعليم في حالات النزاع بسبب أنه:

1- حق أساس من حقوق الإنسان، وهو حق لجميع الأطفال في حالات السلم أو الصراع.
2- له أهمية بالغة في تنمية الأطفال ونموهم بشكل طبيعي.
3- مهم لخلق الشعور لدى الاطفال بأهمية الحياة الطبيعية لهم ولمجتمعهم.
4- توفير بيئة أمنه لهم في مراحل الصراع تجعلهم قادرين على التعامل مع الصراع بإيجابية، وتقلل من تأثرهم بسلبياته.
5- من خلاله يتم تعزيز مفاهيم السلام، والتسامح، وحقوق الإنسان.
6- أهميته اللاحقة لمرحلة الصراع في الانتعاش الاقتصادي، وإعادة الإعمار، وتنمية السلام المجتمعي، وإيمان المجتمع بأهمية الديمقراطية، والتنمية، وخطورة الصراع على المجتمعات.

7- دور مهم في بناء القدرات للأطفال، والعاملين معهم، وأسرهم في مجال الممارسات الصحية اللازمة لمكافحة الأمراض التي يمكن أن تنتشر في وضع الصراعات، وتدني خدمات المياه النقية، وخدمات الصرف الصحي.

8- بناء القدرات للأطفال في مجال المهارات الحياتية المتعلقة بهم وحياتهم أثناء وبعد الصراع، وتحسين التغذية للأطفال من خلال توفير الوجبات خلال الدراسة.

9- مساهمته في الحفاظ على حياة الأطفال، وحمايتهم من الأذى، والعنف، والإساءة، والإهمال، والاستغلال الجسدي أو الجنسي الذي تزداد ضراوته وانتشاره في مراحل الصراع.

10- تحقيق مبدأ المشاركة للأطفال ذوى الإعاقة في العملية التعليمية.

11- زيادة مخزون الأطفال العلمي والمعرفي.

12- زيادة صحة الاطفال النفسية والجسدية والاجتماعية، وحمايتهم من المشاكل التي يمكن أن تنال منهم كتجنيد الأطفال، وخروجهم الى العمل، وتكوين ظاهرة عمالة الأطفال، وزيادة عدد أطفال الشارع، وزيادة مشاركة الأطفال في الجريمة في المجتمع المتضرر أصلا من الصراع.

وعملت المنظمات على التدخل لصالح التعليم في مرحلة الصراع في البلدان التي تعيشه، وساهمت في تكوين معايير التعليم في وضع الصراع مجموعة كبيرة من المنظمات المتخصصة، والتي نسقت، وجمعت خبراتها، وأطلقتها كمعايير دولية شبكة أيني الدولية، والمتخصصة بالتعليم في مرحلة الصراعات من خلال المعايير الدنيا للتعليم في الطوارئ والتي سيتم التركيز عليها في الصفحات القادمة كأساس لتحقيق الحق في التعليم للأطفال في المجتمعات التي تعيش الصراعات.

التعليم في دول الصراعات بحسب الشبكة الدولية للتعليم في الصراعات

أول هذه الأبواب المتعلقة الدنيا بالتعليم في الطوارئ، والمتعلق بالمشاركة والذي يهتم بمشاركة أعضاء المجتمع المحلي بنشاط، وشفافية، ودون تمييز في التحليل، والتخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والرصد، والتقييم للاستجابات التعليمية، بينما يهتم المعيار الثاني المهتم بالموارد بتحديد موارد المجتمع، وتعبئتها، واستخدامها لتنفيذ فرص التعلم المناسبة، ويهتم المعيار الثالث بالتنسيق في

مجال التعليم، وتدعم أصحاب المصلحة الذين يعملون على ضمان الحصول على التعليم الجيد واستمراريته، ومن ثم ندخل لمعايير التحليل، ويهتم المعيار الأول من هذا الباب بالتقييم، وتجرى تقييمات التعليم في الوقت المناسب لحالة الطوارئ بطريقة شاملة، وشفافة، وتشاركيه.

ويختص الباب الثاني باستراتيجيات الاستجابة، وتشمل استراتيجيات الاستجابة للتعليم الشامل وصفا واضحا للسياق، والحواجز التي تعترض الحق في التعليم، واستراتيجيات للتغلب على تلك الحواجز، ويهتم المعيار الثالث بالرصد، ويجري الرصد المنتظم لأنشطة الاستجابة التعليمية، والاحتياجات التعليمية المتطورة للسكان المتضررين، ويهتم المعيار الرابع بالتقييم، وطيف تؤدي التقييمات المنهجية والنزيهة إلى تحسين أنشطة الاستجابة للتعليم وتعزيز المساءلة.

وفي الباب المتعلق بالوصول وبيئة التعليم فهناك عدد من المعايير أولها الخاص بالمساواة في الوصول لجميع الأفراد، ولديهم فرص الحصول على التعليم الجيد وذات الصلة، والثاني المختص بالحماية والرفاهة بيئات التعلم آمنة وآمنة، وتعزز الرفاهة النفسي والاجتماعي للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، والمعيار الثالث المختص بالمرافق والخدمات، وكيف تعزز مرافق التعليم سلامة ورفاه المتعلمين والمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، وترتبط بخدمات الصحة والتغذية والنفسية الاجتماعية والحماية.

وكذا في الباب المتعلق بالتعليم فهناك عدد من المعايير ويختص الأول منها بالمناهج الدراسية، وتستخدم المناهج الدراسية ذات الصلة ثقافيا واجتماعيا ولغويا لتوفير التعليم الرسمي وغير الرسمي بما يتلاءم مع السياق، والاحتياجات الخاصة للمتعلمين، والثاني الخاص بالتدريب والتطوير المهني والدعم، وتلقى المعلمون وغيرهم من العاملين في التعليم تدريبا دوريا، وملائما، ومنظما وفقا للاحتياجات والظروف، والمعيار الثالث الخاص بالتدريس، وعمليات التعلم، وتتميز عمليات التعليم والتعلم بأنها تركز على المتعلم وبيئة التعليم وأن تكون تشاركيه وشاملة، والمعيار الخاص بتقييم مخرجات التعلم وتستخدم الطرق المناسبة لتقييم نتائج التعلم.

ويركز الباب الرابع، والمتعلق بالمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، وينص المعيار الأول منه بالتوظيف، والاختيار، وتوظيف عدد كاف من المعلمين المؤهلين تأهيلا مناسبا، وغيرهم من العاملين في مجال التعليم من خلال عملية تشاركيه وشفافة تستند لمعايير اختيار تعكس التنوع والإنصاف، ويهتم المعيار الثاني بشروط العمل، ويحدد المعلمون، وموظفو التعليم الآخرون شروط

العمل، وتعرض لهم التعويض المناسب، ويختص المعيار الرابع بالدعم والإشراف، وتعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم على نحو فعال.

ويهتم الباب الخامس من المعايير الخاصة بالتعليم في الطوارئ بسياسة التعليم والذي يختص المعيار الأول منها بصياغة القوانين والسياسات، وتعطي السلطات التعليمية الأولوية لاستمرارية التعليم الجيد واستعادته، بما في ذلك الوصول المجاني والشامل للتعليم، ويختص المعيار الثاني بالتخطيط، والتنفيذ، ومراعاة أنشطة التعليم السياسات، والقوانين، والخطط التعليمية الدولية والوطنية، واحتياجات التعلم للسكان المتضررين.

إن التعليم في الطوارئ يتطلب من المنظمة الراغبة بالتدخل في المجتمع المتضرر العمل على تخطيط الاستجابة له في الطوارئ، والتعرف على المكونات الفنية للتعليم في هذه الحالات، واليات التنسيق بين المنظمات أو القطاعات المتهمة بالتعليم في الطوارئ، وما هي الموارد البشرية والمالية والبنية التحتية المتوفرة للعمل في مجال الاستجابة للتعليم في الطوارئ بما في ذلك إمدادات التعليم وتوفر الخدمات اللوجستية وأماكن التعليم المؤقتة والمراكز الصديقة للأطفال؟، وإمكانيات تدريب وبناء قدرات المعلمين وموظفي التعليم في الطوارئ؟، والعمل على إعادة المجتمع لاستئناف التعليم الرسمي بعد انتهاء الصراع، وحالة الطوارئ بالإضافة لتقييم العمل وتطويره تبعا لهذا التقييم في المستقبل بالإضافة للتركيز على الخدمات الإضافية ضمن التعليم في الطوارئ كالدعم النفسي والصحي للأطفال المتعلمين، وتوفير المناهج الدراسية، ودور التعليم في التخفيف من حدة النزاعات، وتنمية الطفولة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز، والعمل على الترويج للديمقراطية، والحريات الخاصة والعامة، وحقوق الإنسان والتنمية.

إن الاهتمام بالتعليم في مراحل الصراع قد لا يكون بنفس الزخم الذي يكون عليه في مراحل السلام، وبالتالي يمكن للمنظمة العاملة في مجال التعليم تنفيذ حملات تروج للعودة الى المدارس، والقيام بمشاريع لتحفيز الأسر على مشاركة أبنائهم في العملية التعليمية، والربط ما بين مكون من مكونات الاستجابة الإنسانية مثل الأمن الغذائي والتعليم لتساهم في عودة الأطفال للتعليم من خلال برامج مثل النقد مقابل التعليم والذي ظهرت كتجربة ناجحة في بعض الدول بالإضافة لتوفير وجبات

غذائية للأطفال ضمن المراكز الصديقة الخاصة به لتحفيزه وتحفيز أسرته على مشاركته، والحصول على التعليم، والتدريب، وخدمات الرفاة النفسي والجسدي.

وفي حالة مثل اليمن لا يستلم المعلمين رواتبهم منذ 2015 بسبب الحرب يمكن للمنظمة المهتمة بالتعليم في المجتمع المحلي العمل على دفع رواتب المعلمين ليكونوا قادرين على الاستمرار في العملية التعليمية، وكذا تدريبهم على الممارسات الفضلى للتعليم في الطوارئ، وبناء قدراتهم في بعض المناهج التدريبية التي يمكنها أن تساعد الأطفال على الصمود، مثل المهارات المتعلقة ببناء السلام، والمهارات الحياتية، والمتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة، والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز الصحة والنظافة الصحية، والممارسات الجيدة، والمعايير العالمية الخاصة بحماية الأطفال في فترات الصراع أو حمايتهم ضمن الاستجابة الإنسانية وتلك الخاصة بحماية الأطفال من العنف، والإساءة، والإهمال، والاستغلال الجسدي أو الجنسي والاتجار، ومشاركتهم في النزاعات المسلحة، وعمالة الأطفال، وأطفال الشارع.

إن معايير إيني الخاصة بالتعليم في مرحلة الطوارئ هي المعايير الأهم، والاشمل، والأكثر تخصصا، ولديها العديد من الكتب، والأبحاث، والدراسات، والمعايير، والأطر، والممارسات، والأدوات، والتقارير، حول التعليم في الطوارئ، ومن المهم لأي منظمة ترغب بالتدخل الإنساني في المجتمعات المتضررة أن تستوعب كل هذه المعايير عند تخطيطها للتدخل الإنساني في مجال التعليم، وأن يكون هدفها تطبيق الحق في التعليم في حالات الطوارئ، وأن يكون التعليم ذو جودة عالية، ويتميز بالأمان والاستدامة، ومستلهما لتجارب المنظمات العاملة في نفس المجتمع المتضرر أو في مجتمعات أخرى تمر بنفس الظروف الإنسانية.

ومن المهم مشاركة الطلاب، وأولياء الأمور والمعلمون، والقيادات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية في مناقشات مركزة لتحديد المجالات ذات الأولوية في التدخل، كإعادة تأهيل المدارس، والحصول على التعليم والتعلم، وتوفر المياه والصرف الصحي، والفصول الدراسية، مع أهمية مشاركة النساء في كل تلك العمليات الخاصة بالتدخل لضمان تعليم الفتاة في مرحلة الصراع، والحفاظ على وتيرة التنسيق، والتنفيذ، والاستدامة للتعليم في مرحلة الصراع، والاهتمام بتقييم العملية التعليمية ككل بداية من استراتيجيات التدخل، ومرورا بالتنفيذ، وليس انتهاء بالخروج من المجتمع المتضرر وانتهاء الاستجابة الإنسانية في مجال التعليم، وإن مساعدة المجتمعات

المتضـــررة لترتيب أولوياتها، وإدراج التعليم ضـــمن أول هذه الأولويات من خلال ربطه بالأنشـــطة الأخرى في الاســـتجابة الإنســـانية هو أمر مهم فالأطفال والشـــباب من أهم الفئات الإنســـانية في المجتمع المتضرر التي تحتاج التعافي السريع من أثار الصراع لما لهم من دور في أعمال وأنشطة ما بعد الصراع الذي يعيشون فيه هم وأسرهم.

والتدخل في مجال التعليم يحتاج نفس الجهود التي تحتاجها التدخلات الإنســـانية الأخرى فهو يبدأ بتحديد الاحتياجات، ومن ثم التخطيط للتدخل وتلبيتها للحفاظ على اسـتمرارية التعليم وجودته، ومن ثم القيام بالتنفيذ بالتعاون والشراكة مع المنظمات الأخرى العاملة، والشراكة والمشـاركة مع المجتمع نفسه، والقيام بمراقبة سير العملية التعليمية وجودتها، والذي يقود في النهاية لتقييم التدخل الإنساني في المجتمع المتضـرر من الصـراع الذي يخلق العديد من الأمراض النفسية والجسدية والاجتماعية للأطفال، والتي تحتاج التدخل لمعالجتها ضمن أو خارج البيئة التعليمية.

ويجب على المنظمة العاملة في هذا الجانب أن تكون على شـراكة مع المؤسـسـات الحكومية التي ما زالت تعمل في المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية، والقيادات المحلية بما فيها القيادات القبلية أو الاجتماعية أو الدينية للعمل على تخفيف أثار الصـراع على الأطفال، ومن التجارب الجيدة التي عايشـتها، وعملت فيها، أنني أدرت أكثر من ثلاث مسـاحات صـديقة للطفل خلال الفترة 2015- 2018، والتي أعتبرها من الأفكار الجيدة في مجالات التعليم وخصـــوصـــا الانشطة اللاصفية.

إن هناك الكثير من هذه المســـاحات في مدن اليمن، وتقوم بتلبية احتياجات الأطفال النفســـية، والصـــحية، والمهارية، والتعليمية، وقد عملت المنظمات المهتمة بهذا التدخل على توفير هذه المســـاحات، واحتياجاتها من اللوازم التعليمية، وجوانب الســـلامة، والحماية، والمياه، والصـــرف الصـــحي، والنظافة، وأدوات اللعب، وبناء قدرات الأطفال في المهارات الحياتية، وبعض الأدوات الثقافية كمسرح الدمى، والرسم، والكتابة الإبداعية.

إن المنظمة الراغبة بالتدخل في مجال التعليم في الطوارئ، وإنشـاء وإدارة مسـاحة صـديقة للطفل يجب أن تقوم بـ:

1- العمل على فهم الغرض من إنشاءها.
2- معرفة الفوائد التي يمكن للأطفال الحصول عليها من خلالها.

3- دورها في التنشئة الاجتماعية، والعاطفية، والجسدية، والصحية للأطفال.
4- معرفة أين يمكن لهذه المنظمة التدخل؟، وكيف يمكنها ذلك؟، ومتى يكون تدخلها ذو فائدة أكبر.
5- القدرة على التخطيط للأنشطة بشكل جاد وشمولي ومستدام.
6- التنسيق مع سلطات التعليم المحلية والوطنية والمجتمع، والعمل على تنفيذ العمل ضمن هذه المساحة الصديقة.
7- العمل مع الأطفال وتلبية احتياجاتهم بالإضافة للشراكة مع المؤسسات العاملة في مجال المياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، وقطاعات التعليم.
8- العمل على استخدام الموارد المحلية بما فيها العمالة من المدرسين والمختصين الاجتماعيين، وتلبية احتياجات الأطفال المستفيدين بشكل كامل وشامل.
9- العمل أن تكون الأنشطة أو البنية التحتية لهذه المساحات ملائمة للأطفال واحتياجاتهم، ولثقافة المجتمع وأولوياته.
10- العمل على التعليم كجزء من العملية الإنسانية يجب أن يتجه للأنشطة التي تمكن المجتمع والمتعلمين من مواصلة التعليم ضمن بيئة أمنة تتوفر فيها الخدمات الأخرى كالمياه، والصرف الصحي، وأنشطة الحماية والدعم النفسي والاجتماعي.
11- العمل على أن تسهم هذه المساحات إيجابيا في نفوس الأطفال وخلق الوضع الطبيعي لهم.
12- تعمل على دعم التواصل بين المتعلمين والمعلمين والمجتمعات المتضررة.
13- تلتزم بالمعايير الدنيا في مواضيع التعليم في الصراعات.
14- تحتوي على البنية التحتية الأساسية اللازمة لنجاح هذا التدخل، وإمكانية الاتفاق مع المجتمع المحلي بتجنيب المساحة الصديقة للطفل الصراعات الدائرة في المجتمع.
15- أن تكون المساحة الصديقة للأطفال بعيدة عن المخاطر البيئية كالغبار والرياح، والألغام الأرضية.
16- أن تكون صديقة للأطفال بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الديانة أو وضع الأبوين أو الإعاقة.
17- قادرة على توفير اللوازم التي يحتاجها الأطفال في المركز.

18- برمجة الأنشطة بشكل يتواءم مع احتياجاتهم.
19- تلتزم بالمبادئ الدولية في حماية الأطفال في الطوارئ أو ضمن الاستجابة الإنسانية، والمعايير التي تنظم سير عمل المساحات الصديقة للطفل.
20- بيئة أمنة، وقادرة على تقديم خدمة حقيقية للأطفال المتضررين.
21- تفعيل مشاركة الأطفال والمجتمع في تخطيط، واختيار الأنشطة والتصميم لجميع أنشطة المساحات الصديقة للطفل.
22- أماكنها مختارة بعناية لتصبح مساحات صديقة للطفل.
23- التعرف على احتياجات الفئات الخاصة من المتعلمين كالفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال من الطبقات الهشة في المجتمع.
24- التعرف على التحديات التي يمكن أن تواجهها عن التنفيذ لهذا النوع من التدخل .
25- وجود دراسة إمكانية وجود مقاومة مجتمعية، وكيفية تخطيها، وصنع قبول مجتمعي للعمل مع الأطفال وتعليمهم.

إن الصراع له دور كبير في صناعة عوامل خطر على المجتمعات ومن ضمنهم الأطفال، ويؤدي لتهديد صحتهم، ورفاهتهم النفسي والصحي والاجتماعي، وتدهور الهياكل المؤسسية التي كانت تقدم لهم التعليم في الماضي، وبالتالي فمن المهم العمل على:

1- إعادة الحياة الطبيعية للأطفال ضمن هذه المساحات.
2- تجنيبهم الآثار السلبية للصراع عبر هذه المساحات أو المؤسسات التعليمية والصحية الشريكة أو المجتمع والأهل والأصدقاء المحيطين بهم، والمعلمين، ومقدمي خدمة التعليم في حالات الطوارئ كالمنظمة الدولية النشطة في المجتمع، أو منظمات المجتمع المدني، أو سلطات التعليم.
3- دعم الرفاهية النفسية والاجتماعية للأطفال.
4- يعالج المشاكل المحيطة بهم.
5- يناهض التمييز الحاصل على بعضهم، وخصوصا من ينتمي في الأصل لفئة اجتماعية تعرضت وما زالت تتعرض للتمييز أو التهميش أو الاضطهاد السياسي أو الاجتماعي في المجتمع.
6- يقلل من حالات انفصال الأطفال عن أسرهم.

7- يقلل من نسب التمييز عليهم بسبب هذا الانفصال.
8- لا يسهم في تدمير الهياكل التي كانت تقدم لهم الحماية والرعاية وتقدم لأسرهم سبل العيش.
9- يعزز حصول الأطفال أو أسرهم على المساعدة الإنسانية، وتقليل الشعور بالظلم والانفصال عن المجتمع.
10- يقلل من شيوع الفساد في العملية الإنسانية، والتي قد تستثني بعض الأطفال من الطبقات الاجتماعية الدنيا والغير قادرة على الحصول على المعونة الإنسانية.
11- يسهم في معالجة للاضطرابات الصحية والنفسية، وزيادة الحزن، والشعور بالضيق، والاكتئاب، والخوف لدي الأطفال اللذين يعيشون في الصراع.
12- يقلل من ظروف الحياة المتغيرة بحسب زيادة أو انخفاض حدة الصراع، وبعد الأطفال عن ممارسة حياتهم الاعتيادية التي تعودوها .
13- يقلل من دور الصراع بالنسبة للفتيات واللواتي قد يتعرضن لتمييز أكبر وأعنف، ويقعن تحت أخطار أكبر في مرحلة الصراع بسبب نوعهن الجنسي.

إن هناك بعض ردود الأفعال لدى الأطفال في الصراع يفترض التنبه لها، والعمل على معالجتها عند العمل معهم في المساحات الصديقة للطفل كـ:

1- قلة نشاطه عن المعتاد.
2- عدم تفاعله مع محيطه الأسري والاجتماعي.
3- أن يصبح عدوانيا أو متمردا أو عنيفا في تعامله.
4- تغيرات في بنيته الجسدية والفكرية، وعواطفه وسلوكياته المعتادة.
5- زيادة حالات الارتباك وصعوبة التركيز، وعدم القدرة في الثقة بالآخرين، وصعوبات في التكيف.
6- مشاكل في النوم والأنانية والإرهاق المستمر، والتي قد تظهر على الأطفال في مرحلة الصراع

إن هذه المشاكل تعتبر فرصة للعاملين في المساحة الصديقة للأطفال وللمنظمة للتعرف على:

1- كيفية التعامل مع الأطفال في هذه المراحل.

2- التعرف على عوامل الصـــدمة التي أصـــابته، ومدى كثافتها، وتواترها، وحجم الضغوطات التي تعرض لها.
3- التعرف على العوامل التي أثرت على صـحته النفسـية، وخلفية الطفل الشـخصـية، وعائلته، وتاريخه مع العنف، ودرجة تقبله للصراع.
4- معرفة مدى مرونة الطفل هو أو مقدمي الرعاية له في التكيف مع الصراع.
5- معرفة قدرة الطفل وأسرته على الصمود في هذه المرحلة الصعبة من حياتهم.
6- العمل لمعالجة كل المشاكل التي تحيط به، ودفعه لاتخاذ خطوات إيجابية لحلها.
7- دفع الطفل لتحمل المســـئولية، واحترام الذات والآخرين، وتنمية قدرته على اللعب والمشاركة.
8- التفاعل مع مقدمي الرعاية له كالأب والأم والأسـرة، ومقدمي الرعاية له في المسـاحة الصـديقة للطفل، والذين يقومون بحمايته من الوقوع في الخطر، ويهتمون ببناء قدراته في التعامل مع محيطه، وتلبية احتياجاته للرعاية، والتعليم، والشـــعور بالانتماء، والنظافة الشـخصـية، والتحفيز الفكري، والقدرة على المشـاركة، والتعبير، والعودة إلى الحياة الطبيعية.

إن هذه المرحلة من حياة الطفل تســـتدعي ليس فقط تدخل المنظمة الراغبة بالعمل في المجتمع، ولكنها تسـتدعي تدخل جميع مؤسـسـات المجتمع الدولية والمحلية للتدخل لما فيه صـالح الطفل، وبالتالي فالتعليم أو المسـاحة الصـديقة للطفل خطوة مهمة، ولكنها ليسـت كل الخطوات، فالأسـرة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والسلطات لها دور مهم في:

1- تفعيل استراتيجيات التكيف للأطفال.
2- التقليل من الشعور بالضغط، وعدم الأمان.
3- العمل على تقديم الثقافة المجتمعية الإيجابية للطفل.
4- غرس القيم الإيجابية فيه ليكون أكثر قوة على تحمل أخطار الصراع من حوله.
5- تعزيز دور المجتمع في صناعة مساحات محمية للأطفال، ومناهضته مشاركة الأطفال في الصراع، وزيادة الأمن في المحيط الخاص بالأطفال في المجتمع المتضرر.
6- تعزيز حصول الأطفال على الخدمات التي يحتاجها لنموه ورعايته بشكل إيجابي.
7- المساهمة مع المجتمع في الحفاظ على الرفاهة النفسي والاجتماعي للأطفال.

8- دعم لم الشمل للأسر.

9- المساعدة في الترويج للسلام، وطرق التأقلم مع الصراع.

10- تنشيط برامج في حقوق الطفل ورعايته للأهل والمجتمع.

11- دعم الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية.

12- مساعدة الأسر على سبل كسب العيش لصالح الأطفال.

13- تبني تفعيل الشـــبكات الاجتماعية الداعمة للطفل، والعمل بالشـــراكة مع الأطباء والمتخصصين في الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وكذا العمل مع أخصائيين الصحة النفسية والجسدية.

14- دعم العملية التعليمية لتصبح معززة للصحة النفسية والاجتماعية، وتقدم لهم الأمان، والعلم، والمهارات الحياتية من خلال أنشطة المساحة الصديقة للطفل.

15- تضـــمين الترفيه، والثقافة، والرياضـــة، والتعليم لبناء أطفال قادرين على التعامل مع الصراع.

16- الاهتمام بأعمار الأطفال، وحاجة كل فئة عمرية لنوع مختلف من الأنشطة.

17- الاهتمام بجنس الأطفال وحاجة الفتيات لمزيد من الخدمات عن تلك التي يحتاجها الذكور.

18- أن تكون ببيئة التعلم أمنه وتعزز الحماية، وتدرس السياق الثقافي للبلد.

19- أن تكون مرتبطة بالمبادئ والمعايير الدولية التي تنظم الأنشطة والمشاريع.

20- تصمم أنشطة متنوعة بحسب عمر كل طفل من الأطفال المستفيدين، وجنسه، وخلفيته الاجتماعية والثقافية، وإعاقته إن وجدت، وحجم التعرض للصراع، وتأثيره.

21- تلبية حاجة كل طفل لدرجة من الاهتمام والتي تختلف عن الآخرين.

22- مراقبة حالة كل طفل، وتطور حالته النفسية والصحية سلبية أو إيجابية، ودور النشاط في هذه الأعراض واختفائها أو زيادتها.

23- العمل أن تكون بيئة التعلم قادرة على إعادة الحياة الطبيعية للأطفال المشـــاركين فيها، ومساعدتهم على العيش في سلام.

24- تهدف لاستعادة الروتين، وطرق الحياة المألوفة للأطفال.

25- أن تكون البيئة التعليمية والمواد الخاصـــة بها مراعية لظروف الطفل الحالية، وتقدم له الاحتياجات المعرفية والمهارية التي تجعله قادر على مواجهة أثار الصراع بشكل جيد.

26- أن تكون المواد التعليمية والبنية التحتية للمســـاحة الصـــديقة للطفل مناســـبة للطفل واحتياجاته الحالية والمستقبلية.

27- العمل على مقارنة المواد التعليمية التي كان يسـتفيد منها الطفل ما قبل الصـراع، وما يحتاجه الطفل في وقت الصراع من معلومات ومهارات مختلفة.

28- معرفة مدى اختلاف هيكل التعليم ما قبل وبعد الصراع، واختلاف رؤية سلطات التعليم والتعلم في المجتمع المتضـرر للتعليم ومفرداته ومناهجه قبل وأثناء الصـراع، ورغبتهم باختلاف المنهج، ومدى ارتباط هذا الاختلاف مع حاجات الطفل والمعايير الدولية فقد تكون ســلطات الصــراع الحالية هي حالة من التدهور الســياســي والاجتماعي عن السلطات السابقة.

ويجب على المنظمة الراغبة بالتدخل لسد احتياجات الطفل في مرحلة الصراع عدم الانجرار لمناهج قد تطور من التبعية، والاسـتغلال، وكراهية حقوق الإنسـان، والدعوة إلى الكراهية والعنف والحض عليهما كما حدث في حالات معينة من الصـراعات وخصـوصـا في البلدان التي دخلت صـراعات عنيفة بعد ما يسمى بالربيع العربي، ومن المواضيع التي قد تعزز من الروتين الخاص بالأطفال في مرحلة الصـراع، وتسـاعدهم على الإحسـاس ببيئتهم المعتادة، يمكن للمنظمة العاملة الإجابة على تساؤلات عديدة من قبيل:

1- هل تجربة الطفل التعليمية الحالية تشبه التجربة التعليمية قبل الصراع؟

2- وا مدى توفر المنهج الدراسي السابق وملائمته لأهداف المنظمة والمجتمع المتضرر؟

3- هل المعلمين متوفرين للعمل التعليمي أم أنهم أصـبحوا جزء من الصـراع أو نزحوا أو قاموا باللجوء إلى دول أخرى؟

4- ما مدى رغبتهم بالعمل في المساق التعليمي حاليا؟

5- ماهي درجة الأمان المتعلقة بهم وبالأطفال في البيئة التعليمية؟

6- هل هناك إمكانيات لإدماج مناهج مســتقلة تهتم بالمهارات الحياتية وحقوق الإنســان وبناء السلام؟

7- ما هي درجة الموافقة والتفاعل من قبل السلطات التعليمية لمثل هذه المناهج ومفرداتها وارتباطها بسياسة السلطات التعليمية في المجتمع المتضرر.

إن المنهج وتفصيلاته قد تكون أو لا تكون متوافقة مع السلطات التعليمية الحالية وبالتالي قد لا تنجح المنظمة العاملة التدخل بسهولة في الاستجابة للتعليم، ويجب عليها أن تدرس تفاصيل تدخلها في الجانب التعليمي في المجتمع، وهناك الكثير من المفردات التعليمية التي قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع السلطات التعليمية في وقت الصراع، ونقول السلطات هنا بصيغة الجمع لأن الصراع قد ينتج مجموعة من المجتمعات والمساحات الجغرافية التي قد لا تكون بالضرورة تابعة لسلطة تعليمية أو سياسية واحدة بحسب تطورات الصراع، وامتلاك بعض الطوائف المتحاربة جزء من البلد الذي يمر بمرحلة الصراع السياسي والحربي، وبالتالي يجب على المنظمة العاملة في هذا الجانب دراسة:

1- مدى نجاحها في إدماج بعض هذه المفردات التعليمية في المساحات الصديقة للطفل التابعة لهذه أو تلك من السلطات.
2- العمل على التفاوض بشأنها وأهميتها للطفل في المساحة الصديقة له، ومن هذه المفردات التي قد تحتاج لتفاوض بشأنها هي تلك المواضيع المتعلقة بالمهارات الحياتية، والمواضيع المتعلقة بالسلام وبناء السلام، والمتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الخاصة والأساسية، والمشاركة المدنية، وطرق التعامل مع الصراع، وتلك التي تستخدم الأدوات الثقافية مثل الأدب، والموسيقى، والمسرح، ومسرح الدمى، والدراما، والتعبير الفني والإبداعي، وبقية الأدوات الثقافية والفنية.
3- معرفة المناهج الغير مرغوبة لدى السلطات الدينية في المجتمع، مع أهمية الإشارة أن بعض أو كل السلطات ذات المنشأ الديني غالبا ما تكون رافضة لمواضيع المساحات المشتركة بين الذكور والإناث، والمواضيع المتعلقة بالمساواة بينهما، والمواضيع ذات الصبغة الجنسية أو التي تهتم بالتثقيف الجنسي والصحة الإنجابية، والتوعية بالأمراض المنقولة جنسيا، وكل ما يتعلق بالجنس من قريب أو من بعيد كما كل السلطات الدينية فيمن البلدان والمجتمعات المتضررة من الصراعات وخصوصا العربية والإسلامية.

4- تعزيز قدرة المنظمة على إدماج بعض المفاهيم، والمعلومات، والمعايير، والمناهج الدولية في المساحات الصديقة للطفل كالنظافة، والصرف الصحي، والتعامل مع الألغام، وبعض أنواع الرياضة البدنية، وتعليم اللغات، ومهارات الحاسوب، والمهارات المهنية، ومهارات البقاء على قيد الحياة، وإجراءات السلامة، والمهارات البيئية والتنموية، ومهارات المرونة والشعور بالانتماء، ومحو الأمية، والتاريخ والجغرافيا والحساب والقراءة والكتابة.

5- معرفة المناهج التي قد لا تتوافق مع السلطات التي تسيطر على المجتمع تبعا لطريقة تدريسها، ومن يقدمها، وعلى أي كيفية تصل المعلومات للأطفال.

6- بالعمل في هذه الجوانب المحايدة أن تركز على تفاصيلها، ومفرداتها لتستطيع الوصول للأطفال، والعمل معهم، والقفز على عقبة السلطات التعليمية والسياسية التي تسيطر على المجتمع، والعمل على تصميم منهج وتدخلات تعليمية ومهارية تجعلها على الأقل قريبة من الأطفال، واحتياجاتهم، والتفاوض بشأن بعض المواضيع أو الأدوات المرفوضة لحين النجاح في إدماجها للطفل في المساحة الصديقة الخاصة به .

إن كل هذه التساؤلات أو المخاوف من العمل في مجال الاستجابة للتعليم في المجتمع المتضرر هي بدايات للعمل الناجح للمنظمة الراغبة في العمل، وما يجعل المنظمة منتبهة للغاية حول تدخلاتها هي قدرتها على الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل تناسب الأنشطة غرضها وأهدافها كمنظمة.

2- هل تتوافق مع المعايير والأخلاق والسياسات الدولية.

3- هل تتوافق مع احتياجات وثقافة المجتمع والمستهدف منها.

4- هل هي ملبية لاحتياجات الأطفال المستفيدين بكافة أعمارهم وأنواعهم وجنسهم، وفئاتهم الاجتماعية.

5- هل المنظمة قادرة على إدارتها وتفعيلها.

6- هل توفر للمعلمين في مجال تدخلاتها.

7- هل توفر المواد التعليمية التي تلبي شكل ونوعية تدخلاتها.

8- ماهي تفاصيل هذه التدخلات التعليمية أو المهارية.

9- ما مدى تقبل السلطات التعليمية الحالية لها.

10- ما هي خبرات الشـــركاء العاملين في نفس المجال وفي نفس المنطقة؟، والعقبات التي واجهوها؟، وكيف نجحوا في أعمالهم.

11- ماهي خبرات الشـــركاء من المجتمع المحلي نفســـه كالقطاع الخاص العامل في مجال التعليم.

12- ما هي خبرات مؤســـســـات المجتمع المدني المحلية التي تنشـــط في نفس التدخل الذي تقوم به المنظمة في المجتمع.

13- ما مدى توفر المعلمين أصـــــلا في المنطقة المتضـــــررة؟، ورغبتهم بالعمل مجددا في العملية التعليمية؟، وهل عددهم كاف لحاجات العملية التعليمية التي تديرها المنظمة، أم أن هناك حاجة إلى المزيد.

14- هل يجب أن يخضـــــع المعلمين الراغبين بالعودة العملية التعليمية لتدريب في بعض المناهج أو التطبيقات التدريبية أو الدراســـية التي ســـتقوم المنظمة بإدخالها في مناهج التعليم في مرحلة الطوارئ أو في المراكز الصديقة للطفل أم لا.

15- ما مدى الحاجة لأخصائيين اجتماعيين في بيئة التعليم الحالية.

16- كيف تنظر السلطة التعليمية أو السياسية الحالية للمعلمين السابقين؟، ودرجة موافقتها على رجوعهم للعملية التعليمية، وكيف ينظر المجتمع لعودة المعلمين التابعين لسلطات سابقة للعمل في المجتمع الذي قد يدين بالولاء للسلطة الحالية ويؤمن بمفرداتها.

17- ما هي درجة ارتباط المنظمة العاملة في مجال التعليم بهذه الأفكار التابعة للسلطات أو المجتمعات.

18- ما هي درجة ارتباط هذه التساؤلات بالمعايير والأنظمة الخاصة بالتعليم في الصراعات والتي توافق المجتمع الدولي على أهميتها في أي تدخل للتعليم في أي مجتمع متضرر من الصراعات في العالم.

19- ما هي طرق التعليم وسياساته وأدواته المناسبة للتدخل.

20- وما هي التعويضـــات التي ســـيحصـــل عليها المعلمين وبناء القدرات الذي يجب أن يتمتعوا به.

21- هل تشجع السلطات التعليمية هذه الأنشطة الموجهة لهم أم لا.

22- ما هي درجة تدخل السلطة التعليمية في تصميم خطط التوظيف وبناء القدرات الخاصة بهم ليشاركوا بفعالية في العملية التعليمية في المجتمع.

23- هل المعلمين من المجتمع نفسه أم نازحون؟، وفي حال كانوا من المعلمين النازحين فما هي درجة قبول السلطات التعليمية والمجتمع المضيف لهم ولأفكارهم.

24- هل لديهم الخبرات العملية للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال أم لا؟، وماهية الحوافز المقدمة لهم؟، والأعداد الذي تحتاجهم المنظمة في تدخلها.

25- هل هناك حاجة لمعلمات من النساء؟، وكمية المتوفر من القوة التدريسية النسوية في المجتمع؟، وكم عدد الإناث المستفيدات من التدخل.

26- ماهي درجة توافق المجتمع مع عمل النساء؟، ومعرفة موافقة المجتمع لتدريس الذكور الفتيات المستفيدات من التدخل الإنساني التعليمي الذي تقوم به المنظمة في المجتمع المتضرر، وما هي درجة السيطرة على مدخلات ومخرجات التعليم ما بين المنظمة والمجتمع والسلطات.

27- هل أثبتت مراقبة عملية التعليم أن المدرسين العاملين في العملية التعليمية مؤهلين للتدخل ويملكون الخبرات اللازمة للنجاح.

28- ما هي الأساليب التي يستخدمونها؟، وهل هي بحاجة للتطوير ؟، وهل يحتاجون للتدريب في المجالات التي أثبتت المراقبة لهم أنهم يعانون من القصور فيها؟، ومتى وأين يمكن تدريبهم.

29- هل من الممكن أن يتم بناء قدراتهم عبر ورش العمل أم أنه وبسبب الصراع يمكن الاكتفاء بالتدريب عن بعد.

30- ما هي الأساليب التي يمكن للمنظمة بها تحسين مهاراتهم في العملية التعليمية ككل.

31- ما هي الأساليب التي يمكن للمنظمة بها رفع عملية الجودة في تقديم الخدمة التعليمية للأطفال في المجتمع.

32- كم من الوقت والموارد يحتاجها هذا المساق من بناء القدرات لهم؟، وهل تمتع هؤلاء المعلمين أو غيرهم من المتوفرين في المجتمع لبناء قدرات في التعليم في مرحلة الطوارئ من قبل السلطات التعليمية أو منظمات أخرى من قبل أم لا.

33- ما هي الحوافز أو التعويضـــات التي يمكن تقديمه لهم لتحفيزهم على العمل بشـــكل جيد؟، وما مدى حاجتهم الى الدعم وقدرة المنظمة على تقديمه لهم في الوقت والمكان المناسب.

34- ما هي طرق التعاون ما بين المنظمة والمعلمين والمجتمع، وســـلطات التعليم لتقديم خدمة تعليمية متميزة للأطفال المتضررين.

35- هل يتم تعزيز دور الأســـرة عبر مجالس الآباء والأمهات في المدارس، وتفعيل دورهم في العملية التعليمية في الطوارئ.

36- هل تتم مشاركة الاسر في كل العملية التعليمية بما في ذلك بيئة التعليم وبنيته التحتية والمناهج والمعلمين.

37- هل يتم يمكن دعمهم في مجالات تدفعهم لتبني دخول أطفالهم العملية التعليمية من خلال إدماجهم في مشـــاريع الأمن الغذائي من جهة عبر منظمات شـــريكة تعمل في المنطقة التي تعمل فيها المنظمة العاملة في مجال التعليم.

38- هل يتم تقديم حوافز لهم لدفع الأطفال للعملية التعليمية كالتغذية المدرســـية، وبرامج رعاية للطفولة المبكرة في المساحات الصديقة تدفع الأهل للعمل بأمان، وتحفزهم على إدماج أبنائهم في خطة الاستجابة التعليمية في مجتمعهم.

39- هل يتم بناء قدراتهم في لاهتمام بصحة الأطفال يعتبر من المحفزات الجيدة للأهل لدفع أبنائهم للتعليم ويمكن للمنظمة العاملة في هذا الجانب ليس فقط التواصـــل والتفاهم مع السلطات التعليمية في المجتمع، ولكن التواصل والاتفاق مع السلطات الصحية للتدخل الصحي الخاص بالأطفال المستفيدين من العملية التعليمية.

40- كيف تســـهم هذه البيئة التعليمية من ناحية البنية التحتية، والجو العام للتعليم، والأداء إيجابيا في تنمية الأطفال في المجتمع المتضرر من الصراع.

41- هل تشـــمل البيئة التي نتحدث عنها الســـياســـات التي تنظم العمل بداخل المســـاحة الصديقة للطفل كسياسات منع التنمر أو السياسات الخاصة بالتحرش الجنسي، أو المتعلقة بعدم جواز العنف ضد الأطفال في العملية التعليمية.

42- هل تعمل المنظمة على التركيز على الاستراتيجيات الحكومية في مجال التعليم ومدى ارتباطها بخطة المنظمة، كالاســـتراتيجيات المتعلقة بتعليم الفتاة، أو الاســـتراتيجية

الخاصة بالتعليم الأساسي أو التعليم الثانوي، وتلك المتعلقة بالتدريب المهني، وبقية الاستراتيجيات المتوفرة لدى السلطات التعليمية في المجتمع المتضرر، وعلى مستوى أعلى هل تركز المنظمة على إدماج المعايير الدولية المتخصصة في البيئة التعليمية في الطوارئ باعتبار هذه السياسات والاستراتيجيات والمعايير هي البنية التحتية القانونية التي يجب التقيد بها في بيئة التعليم التي تقودها المنظمة في المجتمع المتضرر.

43- هل تركز المنظمة الراغبة بالتدخل في المجتمع على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختياريين أو المعايير الدنيا المتعلقة بتنمية وحماية الطفل وتعليمية، وتلك التي تم تصميمها ليتم العمل عليها في كل مكان يعيش فيه الأطفال مرحلة صراع هو من أساسيات العمل في تعليم الطفل وحمايته وتنميته.

44- هل تعمل المنظمة على تعزيز الأداء العلمي للطفل، وتعزيز النمو البدني والعقلي له، وتنمية الطفولة المبكرة.

45- ما مدى قدرة المنظمة على معالجة الاكتئاب والإجهاد، وتعزيز النجاح، وبناء قدرة الأطفال على بناء علاقات مميزة بعضهم ببعض أو بينهم وبين المجتمع المحيط بهم.

46- هل تعمل المنظمة على الاهتمام بالأطفال اللذين يعيشون في ظروف اجتماعية صعبة، أو مستبعدون اجتماعيا بسبب طبقتهم الاجتماعية.

47- هل تعمل المنظمة على تعزيز رعاية الوالدين لهم خارج المنظومة التعليمية.

48- هل تعمل المنظمة على تعزيز بيئة وممارسات النظافة والجوانب الصحية المتعلقة بها.

49- هل تعمل المنظمة على تحفيز مهارات الاكتشاف والإبداع العلمي والأدبي لهم، والعمل على أن يصبح التعليم الموجه لهم فعالا ومثمرا.

50- هل تقوم المنظمة بتفعيل الشراكة مع مراكز الرعاية المحلية أو تلك القائمة على المجتمع.

51- هل تعمل المنظمة على بناء القدرات للمعلمين وأولياء الأمور، والعمل على الأنشطة المرتبطة بصحة الطفل كالفحوصات الطبية، والتطعيم، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي.

52- هل تقوم المنظمة بإدماج المهارات التي يحتاجها الأطفال في الصـــراع كبناء القدرات في الإســعافات الأولية، وطرق التعامل الفضــلى مع العمليات الحربية التي تحيط بهم كالقصف، والتعامل مع النيران وإضفاء الطابع المؤسسي للعملية التعليمية ككل لتصبح ذات تأثير إيجابي جيد للأطفال المتضررين.

53- هل تعتمد المنظمة الشــمولية في الأداء والشــراكات والمناهج والأدوات في التعامل مع الفئات المستفيدة من الخدمة التعليمية في مراحل الصراع، و

54- هل تحترم المنظمة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أو أي من الصـكوك الدولية المتعلقة بالأطفال فهناك تأكيد على ألا تكون هذه الحقوق مخصـــصـــة لفئة دون غيرها من الأطفال ففوائد اتفاقية حقوق الطفل هي موجهة لكل طفل بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الديني أو السياسي أو الطبقة الاجتماعية أو اللغة أو الوضــع الجغرافي كأن يكون لاجئ ونازح أو الوضــع الجســدي ويتعلق هذا الوضــع بالأطفال ذوي الإعاقة فلا مجال للتمييز في هذه البيئة، ولا مجال لعدم اســـتفادة أي طفل من برامجها.

55- كيف تعمل المنظمة للقفز على أي معوقات تتعلق بالتمييز بين الأطفال في المجتمع المتضرر، واللذين يستفيدون من التدخل الإنساني للمنظمة.

56- ما مدى فهم المنظمة العاملة في مجال الاســـتجابة الإنســـانية لمفهوم التهميش ككل وكيفية معالجته.

57- ما هو المنظور الجنساني للمنظمة في العملية الإنسانية التعليمية.

58- ما هي استراتيجيتها للقفز على الممارسات التمييزية في المجتمع المتضرر؟، والوصول بخدمتها التعليمية الإنسانية لكل طفل.

59- ما الأدوار والمســـئوليات المتعلقة بالرجال والنســـاء في المجتمع؟، وما هي الهياكل والثقافات المجتمعية التي تدعمها؟، وطرق علاجها أو على الأقل ضــمان عدم تأثيرها على سير العملية التعليمية في بيئة التعليم.

60- كيف يمكن العمل على الترويج للمساواة وتكافؤ الفرص في محيط الأطفال في المساحة التعليمية الخاصة بهم؟، وضمان استمتاع جميع الأطفال ومنهم الفتيات بالحصول على المساعدة الإنسانية في مجال التعليم ؟، بالإضافة الى الأطفال المعاقين، والذين ينتمون

لأقليات عرقية أو دينية أو إثنية، والأيتام، وفاقدي الرعاية الوالدية، والأطفال العاملين، وأطفال الشارع، والنازحين واللاجئين، والأطفال من المقاتلين السابقين والمهمشين والضعفاء وغيرهم من الأطفال المتواجدين في المجتمع المتضرر.

61- هل تعرف المنظمة أعداد النازحين في المنطقة التي ترغب بالتدخل فيها؟، وحالة المدارس في المجتمع المضيف؟، وأعداد الأطفال النازحين؟، ومدى توفر المعلمين؟

62- هل قامت المنظمة بدراسة المدارس المتوفرة في المجتمع واستخداماتها كملاجئ للنازحين أم يمكن استخدامها للعملية التعليمية.

63- من هم الشركاء المحليين اللذين يمكن العمل معهم لتوفير التعليم للأطفال النازحين؟، وكيف يمكن تنفيذ هذا التدخل بسرعة وجودة وشمولية واستدامة.

64- هل تتم مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في التدخل الإنساني التعليمي الذي تقوم به المنظمة الأطفال ذوي الإعاقة وهل يتمكنون من الاستفادة من البنية التحية للبيئة التعليمية بشكل متساوي مع الجميع.

65- هل يتم احترام وتفعيل الاتفاقية الدولية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة عدد من الممارسات التي تعينهم على الحصول على الخدمات المخصصة لهم بشكل جيد.

66- هل يوجد معلمين قادرين على إيصال المعلومة والمهارة للأطفال ذوي الاعاقة بشكل جيد من خلال تمتعهم بالتعليم عبر لغة الإشارة للمعاقين السمعيين أو التعليم عبر لغة برايل للمكفوفين أو المعلمين ذوي الخبرة في التعامل مع الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم أو من التوحد وغير ذلك من أشكال الإعاقة.

67- هل يتم الاهتمام بمفردة المناهج التعليمية المخصصة للأطفال ذوي الاعاقة ومدى توفرها لهم، والعمل حول ما أسمته الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة بإمكانية الوصول.

68- هل تم تطوير البنية التحتية في المساحة الصديقة الخاصة بالطفل لتصبح متلائمة للأطفال ذوي الإعاقة الحركية أو المكفوفين أو غيرهم ممن يعانون أشكال الإعاقة المختلفة.

69- هل تم العمل على زيادة وعي المعلمين والإدارة المدرسية والسلطات التعليمية والأطفال في المساحة الصديقة لهم بطرق التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة حتى لا يتعرضون للعنف أو التمييز أو التنمر من قبل الأطفال أو القائمين على العملية التعليمية.

70- هل تم بناء قدرات المعلمين وسلطات التعليم في طرق التعامل مع الأطفال من هذه الفئة.

71- هل تم العمل على عدم التمييز في سياسات وممارسات التعليم في البيئة التعليمية، ويتم التعامل مع الأطفال من الأقليات أو اللاجئين ممن لا يجيدون اللغة المحلية.

72- هل تم توفير مناهج ومعلمين وسياسات تعليمية تناسبهم وتناهض التمييز ضدهم، واستغلال الأنشطة الأدبية والفنية والرياضية لمساعدة الأطفال على الاندماج.

73- هل تم العمل تيسير إمكانية الوصول الأمن لبيئة التعلم من منازلهم أو المخيمات التي يعيشون فيها الى بيئة التعليم ففي بيئة الصراع غالبا ما يكون الوصول لأماكن تقديم الخدمة الإنسانية هو المعوق لفشل التدخل الإنساني.

74- هل تم تفعيل المشاركة مع المجتمعات المحلية والسلطات التعليمية والأمنية والصحية لإزالة العوائق لوصول الأطفال للمساحة.

75- هل تم العمل على تكوين ممرات أمنة وقصيرة من منازل الأطفال في المجتمع للمساحة الصديقة أو بيئة التعليم المؤقتة.

76- هل تم العمل على علاج المشاكل التي لا يستطيع الطفل من خلالها الوصول للعملية التعليمية.

77- هل توفرت للأطفال مجانية الرسوم الدراسية، والملابس وتوفير الكتب واللوازم المدرسية والتي يمكن أن تقدمها المنظمة النشطة في الاستجابة الإنسانية للتعليم للأطفال.

78- هل تم العمل على توفير التغذية والتي يمكن للمنظمة توفيرها كجزء من تحفيز المجتمع على ذهاب أطفالهم لبيئة التعليم المؤقتة.

79- هل تم العمل على توفير ما يحتاجه بعض الأطفال من ذوي الإعاقة من معينات كالكراسي المتحركة التي تعينهم على الوصول إلى المساحة الصديقة والاستفادة من برامجها المختلفة.

80- وماذا عن التعاون مع منظمات أخرى كتلك التي تعمل في مجال الأمن الغذائي لتقديم المساعدة الغذائية أو النقدية للأسر المتضررة من الصراع ليتسنى للأسرة سحب أطفالهم من العمل أو الشارع وتوجيههم للتعليم والمساحة الصديقة لهم.

81- هل قامت المنظمة بالشراكة مع المؤسسات التي تعمل في مجال المياه والصرف الصحي لتوفير المياه للأسر لتستطيع الفتيات الذهاب للمركز دون المرور بأعمال جلب المياه للأسرة وتوقفها عن التعليم.

82- هل عملت المنظمة على جعل بيئة التعليم والمساحة الصديقة الخاصة بالأطفال وبيئة التعليم المؤقتة تشاركية مع عدد كبير من المنظمات الأخرى المهتمة بواحد أو أكثر من أوجه التدخل الإنساني لتستطيع أن تمنح الأطفال وأهاليهم ميزة الوصول الأمن للمساحة الخاصة بها.

83- هل عملت المنظمة على مناهضة الفساد الذي يستفحل مع انهيار الدولة المركزية والتي ربما تكون فاسدة في الأساس، فغالبا ما تظهر العديد من الجماعات أو السلطات المتحاربة داخل البلد وكل واحدة منها ما زالت تحتاج الأموال التي تساعدها في حربها ضد الجماعات الأخرى أو الدولة المركزية مما قد يجعلها تركز على وضع رسوم عالية على العملية التعليمية المجانية، وهذا يشكل عقبة أمام الأطفال وأهاليهم من الوصول للبيئة التعليمية.

84- هل أدركت المنظمة أن النزاع يودي لقلة أو ندرة إنفاذ القوانين ومنها تلك التي تحظر عمل الأطفال، وزيادة حالات التسرب للفتيات من التعليم بسبب الزواج المبكر، وتلك المتعلقة بالأمان في شوارع المجتمع المتضرر، وتفشي الجريمة أو العنف في المسافة ما بين مجتمعات الأطفال والمساحة الصديقة لهم.

85- هل أدركت المنظمة أن توفر أو عدم توفر النقاط الأمنية ما بين منازل الأطفال والمساحة الخاصة بهم من الجوانب المهمة التي يجب أن تدرسها المنظمة لما لها من دور في إفشال العملية التعليمية ككل.

إن هذه المشاكل تحتاج حلول للوصول لـ:

1- بيئة تعليمية داعمة، مجانية.
2- توفر المناهج والأدوات التعليمية.

3- توفر القوة التدريسية من المعلمين والمعلمات المهنيين والمحترفين.

4- وجود إدارة جيدة للعمل التعليمي.

5- وجود الثقة ما بين المجتمع وسلطات التعليم، وما بينهما وبين المنظمة أو المنظمات المتخصصة.

6- زيادة أنظمة الوقاية، ورصد وتحديد المخاطر المحيطة بالأطفال والعمل على معالجتها لتيسير وصول الأطفال للبيئة التعليمية.

7- تفعيل أنشطة الحماية بداخلها.

8- تمكين الأطفال من الوصول لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

9- تلبية جميع الاحتياجات الخاصة بالأطفال بشكل عادل وشمولي وذو جودة ومستدام.

10- توفر الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة الأطفال والمتعلمين ككل للتعليم النظامي.

11- معرفة الطريقة لاستئناف التعليم الرسمي، والممارسات الجيدة لإعادة الأطفال اليه.

12- دراسة والتعرف على احتياجات البلد أو المجتمع المتضرر للعودة للتعليم الرسمي والعمل على تلبيتها.

13- تفعيل الطرق الأجود لاستئناف التعليم بعد الطوارئ، والقادرة على العمل مع المجتمعات التي تعيش مرحلة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، ومساعدتها على التعافي، ومساهمتها بإعادة تأهيل وبناء المدارس.

14- دعم السلطات التعليمية لتصميم ونشر المناهج التعليمية، وإعادة توظيف وإدماج المعلمين، ودعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حملات العودة للمدارس، والمساعدة المادية لتسجيل الأطفال.

15- دعم التنسيق بين شركاء التعليم، والبدء بالعملية التعليمية الرسمية والنظامية، ودعم استمراريتها واستدامتها.

16- المساهمة في حل المشاكل ما بعد الصراع الخاصة بالتعليم والوصول إليه، والدعم المالي والمعلوماتي لتطوير استراتيجياته.

17- دعم الفتيات واللاجئين والنازحين للعودة للمدرسة.

18- تأهيل المدارس الحكومية لتكون ذات حساسية لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

19- المساهمة في حل أي عقبات تتعلق بالدمج للمعلمين والمتعلمين والمناهج والسياسات المدرسية والتعليمية في بيئة التعليم النشطة بعد انتهاء الصراع أو حالة الطوارئ التي كان يعيشها المجتمع.

بالنسبة للمساحة الصديقة للطفل فأنه من المهم على المنظمة الراغبة بتفعيل هذا النوع من العمل الإنساني معرفة:

1- كيف يمكنها أن تصنع مساحة صديقة للطفل جيدة وفاعلة ومؤثرة.
2- كيف تساهم المساحة في مجال تعليم وحماية الطفل.
3- كيفية صناعة مساحات آمنة تخلقُ للمجتمعات بيئات تربوية يستطيع الأطفال فيها الوصول إلى لعبٍ حر ومنظَّم، وترفيه، ونشاطات تعليمية.
4- كيف توفر المساحات الدعم التربوي والنفسي والنشاطات الأُخرى التي تُحيي الشعور بالحالة الطبيعية والاستمرارية.
5- هل تم تصميمها وإدارتها بأسلوب تشاركي، وتهدف لدعم الأطفال، ومرونتهم وازدهارهم بعد أن تعرضوا لكوارث.
6- ما مدى مساهمتها في صنع مجتمع منظم ونشاطات منظمة في بيئة آمنة ومحفزة، وتعبئة المجتمعات حول حمايتهم.
7- ما مدى مساهمتها في توفير الفرص للأطفال من أجل اللعب واكتساب مهارات، وتلقي الدعم الاجتماعي، وتقوية رفاتهم، وإدراك حقوقهم، ويمكنها أن تكون آلية لتعبئة المجتمع بما أنه يتم تكييفها مع السياق المحلي.
8- هل تبرز المساحة الصديقة للطفل احتياجات الطفل عن طريق دعم المجتمعات لصالحهم.
9- هل تعمل على إشراك الوالدين أو مقدمي الرعاية بالتفاعل مع قضايا الأطفال، وتُمكينهم في التخطيط والاستجابة والمراقبة والتقييم لنشاطات التعليم.
10- هل عملت المساحة على تقوية الحماية، والتقليل من عوامل الخطر، واستعادة الحياة الطبيعية، والحفاظ على الثقافة والتقاليد للأطفال.
11- هل عملت المساحات في التنمية الجسدية، والاجتماعية، والعاطفية، والذهنية، وتنمية القدرات على التواصل والكلام، وتنمية المهارات، وكيفية التعامل مع الانفعالات،

وممارســـة اللعب والرياضـــة كوســـيلة للتخلص من الإجهاد والخوف والحزن والفقدان للطفل.

12- هل تقوم المساحة الصديقة للطفل بتفعيل مشاركة الطفل.

13- هل تتميز المساحات الصديقة بأنها محفزة، وتشاركيه، وذات بيئات داعمة، وشاملة.

14- هل المساحة غير قائمة على التمييز، وتركز على سلامة وأمان الطفل.

15- هل تقدم المساحة مساعدات وخدمات عبر التدريب المستمر ومتابعة الدعم للمنشِّطين والموظفين. هل تســـهم المســـاحة في تخفيف الضـــغط على الأطفال ودعم التنمية الإيجابية لهم، وتوفر الفرص في اللعب، واكتساب المهارات، وتلقي الدعم الاجتماعي، وتعزيز رفاهيتهم.

16- هل أنشطة المساحة متنوعة بحسب الفئات، وتزامن نشاطين في وقت واحد بما يسمح للأطفال أن يختاروا، وتزامن النشاطات للفئات المختلفة منهم.

17- هل تقيم المســاحة أحداث للمجتمع بشــكل منتظم، وإنشــاء نشــاطات نمطية، وإجراء نشاطات توعية.

18- هل تعمل المساحة على تقسيم الأطفال لعدة أقسام بحسب أعمارهم وجنسهم ودرجة إعاقتهم، والأخذ بعين الاعتبار هل تستطيع النشاطات معالجة القضايا الشاملة على نجوٍ واسع؟ وهل هي واقعية؟

19- هل تتلاقى أنشطة المساحة مع الاحتياجات المختلفة.

20- هل تسلط أنشطة المساحة الضوء على احتياجات الأطفال والمجتمعات بشكلٍ إجمالي.

21- هل هناك أنشـــطة للتنســـيق مع الوكالات والقطاعات الأخرى لتوفير الدعم لأعمال المساحة.

إن حق كل طفل حتى ولو كان في مجتمع يعيش صـــراع أن يحظى بتعليم جيد، وشـــامل، وأمن، يعزز من سعادته، وقدرته على الحب والتفاهم، واحتمال الصراعات من حوله، وموجه لحمايته من أســباب العنف، والإســاءة، والإهمال، والاســتغلال الجســدي والجنســي، وحاميا له من النزاعات المسلحة، أو المشاركة فيها أو ما يترتب عنها من استغلال الطفل، وحرمانه من حقوقه الأساسية التي يجب أن يتمتع بها في أي مكان وزمان.

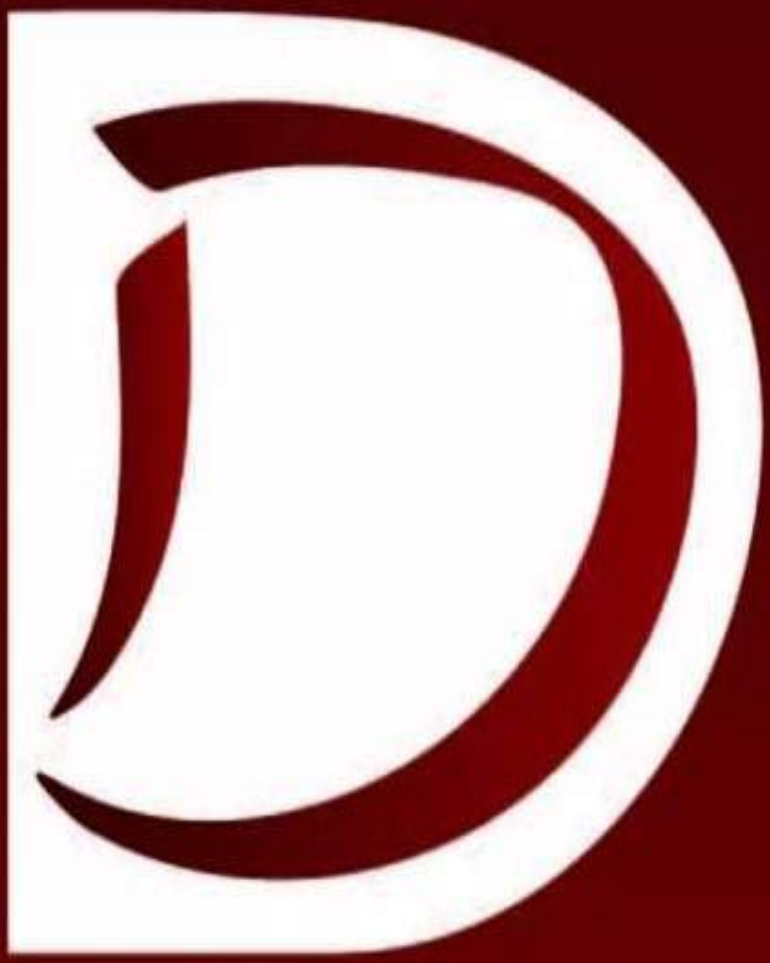

DAMANAT

100% حقوق و حريات و تنمية